أثر التغيرات المناخية على تعيين الحدود البحرية الدولية

دكتور
محمد عبد الرازق عطاالله
دكتوراه القانون الدولى العام

الملخص :

إن التوقعات العلمية لأثار التغير المناخى ترمى بظلالها على المجتمع الدولى بأثره والتى تعد من أهم التحديات العالمية وأكثرها إلحاحاً بالنسبه لقانون البحار، وما يستتبع ذلك من ظهور فرضيات جديدة فى القانون الدولى العام تتعلق بأثار ارتفاع مستوى سطح البحر على الحدود البحرية وموقف القانون الدولى للبحار من تلك المتغيرات والتى بدورها تخلق حاله من عدم اليقين فيما يتعلق بالجزر وخطوط الأساس والمناطق والحدود البحرية ، ويكشف هذا البحث الاتجاهات والتحديات المتعلقة بتعيين الحدود الخارجية للدول الساحلية ودور لجنة القانون الدولي (ILA) من مسالة التاثيرات المحتملة لتغير المناخ على الحدود البحرية وكيفيه قياسها وانعكاسات ذلك على تنفيذ إتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار وعدم استطاعتها التنبؤ بجميع الحالات المختلفة ، كما يسلط الضوء على فرضية جديدة فى القانون الدولى قائمة على الاختفاء المتوقع لبعض الدول الجزرية الصغيره المنخفضة وانعكاسات ذلك على الوجود القانونى للدولة بسبب فقد أحد أركان الدولة مسببا الهجره المناخية ومحاولة واقتراح حلول لمايمكن أن يكون عليه الوضع نتيجة الارتفاعات الغير مسبوقة لمستوى سطح البحر.

الكلمات المفتاحية: إرتفاع مستوى سطح البحر ، خطوط الاساس الحدود البحرية .

أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث فى تسليط الضوء على الحلول أو التوقعات القانونية المعتمدة أو التي سيتم اتباعها لمنع فقدان خطوط الأساس والمناطق البحرية ، وفي بعض الحالات لمنع زوال الدولة نفسها. إلا أن هذه الحلول قد يكون لها عواقب قانونية قد تؤدي إلى تغيير الوضع القانوني، وكما يسلط الضوء على التحديات التى تواجه القانون الدولي وتظهر العواقب المختلفة لارتفاع مستوى سطح البحر وأن القانون يجب أن يأخذ هذه المسألة في الاعتبار لإيجاد إستجابة قانونية للتكيف. وبهذا المعنى، يتعين على الدول، من أجل التوصل إلى هذه الحلول، أن تدرك آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر وأن الوضع الحالى ينذر بالاسوأ، وأن تحدد حدودها وتخومها البحرية، وأن تنفذ النهج القانوني لتحقيق استقرارها. ويختتم هذا البحث بالمقترحات والتوصيات الضروريه للتعامل مع هذه العواقب.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث بان عواقب إرتفاع مستوى سطح وأثره على الحدود البحرية قائم على التكهن واستشراف المستقبل وتوقع التغيرات المستقبلية في مستوى سطح البحر والظواهر الساحلية من خلال الدلائل العلمية وذلك من أجل الوصول لحلول مقترحة وقواعد دوليه جديدة للتغلب على تلك الظاهره.

منهج البحث :

أعتمد الباحث فى عرضه لوجهه نظره على المنهج الفرضى الاستنتاجى فى التعرف على الاثار المحتمله للتغيرات المناخية على الحدود البحرية الدولية معتمدا فى ذلك على الادلة والتنبؤات العلمية المتوقع حدوثها فى المستقبل القريب وأيضا استخدام المنهج التحليلى لتحليل النصوص مقارنة بالواقع ومحاولة منا للتعرف على التحديات التى سوف تواجه القانون الدولى وكيفية مواجهتها.

Abstract:

The scientific forecasts of the effects of climate change cast their shadows on the international community as a whole, which is one of the most important and urgent global challenges with regard to the law of the sea, and the resulting emergence of new hypotheses in public international law related to the effects of sea level rise on maritime borders and the position of international law of the sea on these variables, which in turn creates a state of uncertainty regarding islands, baselines, areas and maritime borders. This research reveals the trends and challenges related to the determination of the external borders of coastal states and the role of the International Law Commission (ILA) in the issue of the potential effects of climate change on maritime borders and how to measure them and the implications of this on the implementation of the United Nations Convention on the Law of the Sea and its inability to predict all different cases. It also sheds light on a new hypothesis in international law based on the expected disappearance of some small, low-lying island states and the implications of this on the legal existence of the state due to the loss of one of the pillars of the state, causing climate migration, and an attempt to propose solutions to what the situation could be as a result of unprecedented rises in sea level.

Keywords: sea level rise, baselines, maritime boundaries.

List of Abbreviations: **قائمة بالمختصرات**

Abbreviation	Full Term
ILA	International law Association
IPCC	Intergovernmental panel on Climate Change
GPS	Global Positioning System
ICJ	International Court of Justice
ITLOS	International Tribunal for the Law of the Sea

المقدمة

من المؤكد أن أحد التحديات العالمية التي تواجه قانون البحار في القرن الحادي والعشرين يتعلق بتغير المناخ وآثاره الضاره، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر. وكما أكد الأمناء العامون الحاليون والسابقون للأمم المتحدة "إن تغير المناخ هو التحدي الحاسم في عصرنا ". حيث يؤثر تغير المناخ ويمكن أن يؤثر على العديد من المجالات المختلفة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. وتتعلق آثار تغير المناخ على الإطار القانوني الدولي للمحيطات بارتفاع مستوى سطح البحر، وتآكل السواحل، ومصائد الأسماك، واحتجاز ثاني أكسيد الكربون، وتحمض المحيطات، والهندسة الجيولوجية البحرية. أما فيما يتعلق بالقانون الدولي، فإن توقعات ارتفاع مستوى سطح البحر في الأفق تشكل تحدياً كبيراً، ليس فقط فيما يتعلق بقانون البحار بل أيضا يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر وتآكل السواحل تهديدات خطيرة للعديد من المناطق الساحلية والجزر، وخاصة في البلدان النامية. كما أن الآثار السلبية لارتفاع منسوب البحار له خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وجهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثل بالنسبة للعديد منها أخطر التهديدات التي تهدد بقائها وقدرتها على البقاء، بما في ذلك بالنسبة للبعض من خلال فقدان الموارد الطبيعية. لقد أصبح من المسلم به بشكل متزايد أن الخسارة الإقليمية الكبيرة الناتجة عن ارتفاع مستوى سطح البحر هي قضية قد تؤثر على خطوط الأساس والمناطق البحرية وترسيم الحدود، ولكنها مرتبطة فى تأثيرها أيضًا على العديد من مجالات القانون الدولي الأخرى، بما في ذلك الجوانب الأساسية مثل عناصر الدولة بموجب القانون الدولي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين بالنظر إلى بعض عمليات الانتقال الاضطرارية من مكان إلى آخر في فيجي وفانواتو وجزر سليمان وأماكن أخرى، والوصول إلى الموارد، بالإضافة إلى القضايا الأوسع المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين.

وفى ظل هذا الوضع الحالى الصعب فإن تغير المناخ يعد واحداً من أعظم التحديات للبشرية جمعاء، وقد أصبح إحدى القضايا الحاسمة في القرن الحادي والعشرين وفى المستقبل، حيث إن التغييرات الجذرية التي يتعين على البلدان المتقدمة والنامية القيام بها على حد سواء ليست إختيارى فى ظل إرتفاع درجات الحرارة فى الكوكب أسرع من أي وقت مضى خلال الأحد عشر ألف سنة الماضية إلى ان وصلنا لمرحلة الغليان العالمى بحسب التصريح الاخير للامين العام للامم المتحدة أنطونيو جوتيريش ،والذى يؤدى بدوره إلى ذوبان الأنهار والصفائح الجليدية، وفى ظل هذا الصمت الدولى وعدم الاكتراث بما يحدث نجد أن التعاون والتكامل الدولى فى حالات الطوارئ المناخيه نافذه أخرى مهمه ويعبر ذلك عن مدى الجهوزية والاستعداد لتحمل

المسئولية الجماعية الناشئه عن ذلك و إدارة المخاطر الأمنية المتعلقة بالمناخ. حيث يحتاج العالم لتضافر الجهود من أجل تسريع الاستجابه لتغيرات المناخ غير المسبوقه وذلك فى سبيل مواجهة هذا المد المتزايد من انعدام الأمن المناخى ومعالجة السبب الجذرى لارتفاع منسوب سطح البحار، وعلى الرغم من أن واضعو مسودة اتفاقية قانون البحار لعام 1982 خلال اتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار لم يفكرو فى مسألة إرتفاع مستوي سطح البحار وتاثيراتها إلا الامر لن يقف عند هذا الحد نظراً لتغير الظروف ، ومن هنا يأتى دور القانون الدولى من منطلق عدم إنفصاله عن الواقع متمثلاً فى لجنة القانون الدولى **(ILA)** التابعة لرابطة القانون الدولي **(ILA)** المعنية بالقانون الدولي وارتفاع مستوى سطح البحر حيث قد لفتت الانتباه المتزايد إلى أهمية هذه القضية بداية من معالجة أنظمة المعاهدات والمؤسسات والقانون الدولي العرفي، إلى معالجة عدد لا يحصى من التحديات والعواقب المترتبة على تغير المناخ، بما في ذلك التغيرات في أنماط الطقس، وارتفاع مستوى سطح البحر، وما ينتج عن ذلك من هجرة الشعوب. ويقدم هذا البحث نظرة عامة موثوقة لبعض جوانب القانون الدولي المتعلقة بأثار تغير المناخ على الحدود البحرية الدولية والتحديات القانونية المتعلقة بتعين الحدود البحرية والاثار القانونية المترتبة على ذلك فى ظل تقلص مساحات اليابسة ، ومعالجه اشكاليه جديدة فى القانون الدولى متعلقة باختفاء بعض المدن الساحلية والجزريه وأثار ذلك النظام القانوني الحالي فى المستقبل مما يكن مدعاة للنزاعات المحتملة المتعلقة بالسلامة الإقليمية والمساحات البحرية. مع وضع بعض الحلول المقترحة لضمان استمرارية الوجود القانونى لهذه المناطق المختفيه نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحار و كيفية التغلب على ذلك في المستقبل، وعلى ضوء ذلك فسوف يتم تقسيم هذا البحث على النحو التالى.

المبحث الاول
تأثير التغيرات المناخية على الحدود البحرية الدولية

مما لاشك فيه ان التغيرات المناخية تضع القانون الدولى للبحار على المحك ، والتى بدورها تؤدى الى تغيرات فى الخطوط الساحلية وتأكل الشواطئ مما يزيد من حدة التنافس والصراعات المحتمله بين الدول والتى تنعكس بتغيرات على مستوى النظم البيئية الساحلية مثل البحيرات والمستنقعات ممايهدد التنوع البيولوجى وفى هذا المبحث سوف نتعرف على علاقة ارتفاع منسوب سطح البحر بتغير المناخ **(المطلب الاول)** ودور لجنة القانون الدولي (ILA) من مسالة التاثيرات المحتملة لتغير المناخ على الحدود البحرية **(المطلب الثانى)** ودور الممارسة اللاحقه للدول فى حماية الحدود البحرية **(المطلب الثالث)**

المطلب الأول
علاقة ارتفاع منسوب سطح البحر بتغير المناخ

إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو وهما المعاهدتان التأسيسيتان لـ نظام المناخ الدولي ، يحتوي على قواعد أولية بشأن الالتزام بتخفيف تركيز الكربون والبحث والمراقبة العلمية حيث تم تطوير نظام المناخ الدولي من أجل معالجة تحدي التغيير المناخي [1] وإنطلاقاً من ضروه التخفيف من عواقب تغير المناخ حيث الاختفاء المتوقع لبعض الدول والمناطق الساحلية المنخفضة وإرتفاع منسوب البحار والمحيطات بسبب الارتفاعات غير المسبوقة والقياسية فى درجات الحرارة مما يقتضى منا التعرف على مفهوم تلك الظاهره **(الفرع الأول)** والتى قد يترتب عليها أثار تدميرية من بينها إرتفاع منسوب سطح البحر والذى بدوره يشكل خطراً على وجود الدول الساحلية والجزرية والتأثير على الحدود البحرية للدول **(الفرع الثانى)** كما أن تغير درجات الحرارة فى البحار والمحيطات لها دور كبير فى التاثيرعلى الحدود البحرية **(الفرع الثالث).**

1Yamin and Depledge, The international climate change regime (2004), p. 20.
أنظر أيضاً فى ذلك : إتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ عام 1992 وبروتوكول كيوتو الملحق 1997.

الفرع الأول
مفهوم التغير المناخى

عرفت إتفاقية الأمم المتحدة الاطارية تغير المناخ أنه " يعنى تغيراً فى المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشرى الذى يفضى إلى تغير فى تكوين الغلاف الجوى العالمى ، والذى يُلاحظ، بالإضافة إلى التقلب الطبيعى للمناخ على مدى فترات زمنية متماثلة ويُطلق مصطلح تغير المناخ على الاختلالات والتغير الملموس وطويل الأثر الذى يطرأ على معدل حالة الطقس لمنطقة ما شاملاً معدلات الهطول المطرى، ودرجات الحرارة، وحالة الرياح، وتُعزى أسباب حدوث هذه الظاهرة إلى عمليات ديناميكية للأرض أو قوى خارجية أو إثر النشاط الإنسانى. وإذا لم يتم خفض الانبعاثات بشكل كبير وسريع ، فقد نصل إلى " نقاط التحول" الرئيسية ونواجه تغير أسرع وهذا يعنى إرتفاعًا كبيرًا فى متوسط درجات الحرارة أعلى من المتوسط العالمى. ومن ناحية أخرى، فإن التغير المناخى يؤثر على منسوب البحار والمحيطات ويتوقع العلماء حدوث الغمر البحرى نتيجه لذلك ما يشهده العالم الأن [1]

الفرع الثانى
إرتفاع مستوي سطح البحر كأبرز تداعيات التغير المناخى

مع إرتفاع تركيزات الغازات الدفيئة ترتفع درجة حرارة سطح الأرض، وتشهد جميع مناطق اليابسة تقريبًا المزيد من الأيام الحارة وموجات الحر والتى يعيشها العالم كل صيف. وقد ارتفعت درجات الحرارة في القطب الشمالي بسرعةٍ مضاعفة على الأقل عن المتوسط العالمي، وتمتص المحيطات معظم حرارة الاحتباس الحراري. وقد إزداد معدل إرتفاع درجة حرارة المحيطات بشدة خلال العقدين الماضيين عبر جميع أعماق المحيطات. ومع إرتفاع درجة حرارة المحيطات يزداد حجمها مع تمدد المياه بسبب إرتفاع درجة حرارتها. كما يتسبب ذوبان الصفائح الجليدية في إرتفاع مستويات سطح البحار، هذا إلى جانب الأعاصير المدارية الشديدة، أدى إرتفاع مستوى سطح البحر إلى تفاقم الظواهر المتطرفة مثل العواصف المميتة والمخاطر الساحلية مثل الفيضانات والتعرية والانهيارات الأرضية، والتي من المتوقع الآن أن تحدث مرة واحدة على الأقل في السنة في العديد من المواقع. مما يهدد المجتمعات الساحلية والجُزُرية وبجعل الامر فى غاية التعقيد ويهدد حياة ملايين البشر كما حدث مؤخراً فى مدينة درنه الليبيه [2] وقد أشارت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن حجم

1Series Editor: Hans Günter Brauch, Hexagon Series on Humanand Environmental Security and Peace.

2 (https://www.un.org/ar/climatechange/science/causes-effects-climate-change.

التغيرات الأخيرة عبر النظام المناخي لم يسبق لها مثيل على مدى قرون عديدة ، و أن التأثير البشرى يكون سبباً للتراجع العالمي للأنهار الجليدية والذوبان السطحي للغطاء الجليدي فى المحيط الجنوبى وسرعة فى معدل ذوبان الجليد عما كان عليه الوضع فى تسعينيات القرن الماضى .[1]

وفى ظل هذا الأرتفاع المتزايد فى مستوى سطح البحار والمحيطات وهو أحد أبرز مخاطر تغير المناخ ممايهدد الكثير من المدن الساحلية والجزر وخاصة الجزر المرجانية المنخفضة ، ويهدد مصبات الأنهار المنخفضة، ويؤدى لفيضانات ساحليه متكرره أو شديده ، والتأكل الساحلي وتغيرات فى خطوط الساحل مماقد يؤثر على عدد مايقرب من مليار نسمة فى جميع أنحاء العالم[2].

فى هذا الخصوص أصبحت القارة القطبية الجنوبية هى محط إهتمام العالم والكثير من الدراسات والابحاث العالمية والتى تشكل ضمانه وتهديد فى نفس التوقيت ، وفى هذا الصدد وجد فريق من الباحثين في جامعة نانيانغ التكنولوجية بسنغافورة يعملون مع مجموعة في مختبر الدفع النفاث التابع لوكالة الفضاء الأمريكية "ناسا" أدلة تظهر أن أجزاء من المدن الساحلية الكبرى باتت تغرق بشكل أسرع نتيجة لارتفاع مستوى البحر، الفريق البحثي، أشار في ورقته العلمية المنشورة في مجلة Nature Sustainability، إلى قيامه باستخدام الرادار القائم على الأقمار الصناعية لقياس درجة هبوط الأرض وإجمالاً، قام الباحثون بقياس هبوط الأرض في 48 مدينة من أكبر المدن في العالم على مدار الأعوام من 2014 إلى 2020، ووجدوا أن جميع المدن التي درسوها تقريبًا كانت تعاني من درجة معينة من هبوط الأرض، وفي 44 منها كانت بعض المناطق تغرق بمعدل أسرع بسبب ارتفاع البحر. وأظهرت الأبحاث السابقة أن مستويات سطح البحر ترتفع بنحو 3.7 ملم كل سنة ، لكن الباحثين وجدوا في دراستهم أن بعض أجزاء هذه المدن تشهد غرقًا للأراضي بمعدل يصل إلى 20 ملم لكل سنة. كما ألقى الباحثين نظرة فاحصة على بعض المدن، مثل ريو دي جانيرو البرازيلية، ووجدوا أن ما يقرب من 2 كيلومتر مربع من الأرض داخل حدود المدينة ستكون تحت الماء بحلول عام 2030 إذا لم يتم اتخاذ تدابير لكبح ارتفاع البحر.

Two Steps Forward and One Back or Vice Versa, 29 Georgia Law Review 599 ,1995.

(1) التقرير التجميعي AR6 للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2023.

2 Danial Khojasteh, Milad Haghani, Robert J. Nicholls, Hamed Moftakhari, Mahmood Sadat-Noori, Katharine J. Mach, Sergio Fagherazzi, Athanasios T. Vafeidis, Edward Barbier, Abbas Shamsipour & William Glamore, The evolving landscape of sea-level rise science from 1990 to 2021, Article, COMMUNICATIONS EARTH & ENVIRONMENT, p 2.

حظي ارتفاع مستوى سطح البحر الناتج عن تغير المناخ باهتمام كبير من الباحثين والممارسين والجمهور باعتباره تهديدًا مستمرًا يجب معالجته، وهكذا تم جمع الجهود الدولية من خلال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ **(IPCC)** لتقييم المخاطر المستقبلية لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر، ومساعدة صانعي السياسات في تطوير استراتيجيات التكيف والتخفيف المستدامين، بحسب الدراسة.

لكن الباحثين يشيرون إلى إيلاء اهتمام أقل لهبوط الأرض أمام ظاهرة غرق المدن الساحلية ، وهذه الظاهرة الجديدة هي غرق الأرض بمعدلات يمكن أن تتجاوز عشرات المليمترات في السنة ، والتي يمكن أن تزيد من الارتفاع النسبي في مستوى سطح البحر عدة مرات أكثر من متوسط ارتفاع مستوى سطح البحر العالمي لبضعة مليمترات في السنة ، علاوة على ذلك، فإن العديد من المناطق الساحلية التي تشهد أسرع معدلات هبوط الأراضي هي مدن رئيسية مبنية على دلتا أنهار مسطحة ومنخفضة الارتفاع، مما يعرض عددًا كبيرًا من السكان وقيمة اقتصادية كبيرة لتأثيرات خطيرة. [1]

اختتم مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ الذي أقيم في دبي وأنبثق منه إتفاق ملزم للدول الأعضاء بـ"التحول" من استخدام الوقود الأحفوري تدريجيا، بهدف الوصول إلى انخفاض درجة حرارة الكوكب بمعدل 1.5 درجة مئوية بحلول عام 2050 ، هذا لم يمنع جزر ساموا من التعبير عن مخاوف الدول الجزرية الصغيرة من أن الاتفاق يمثل "تحسنا" لكنه "لا يوفر التوازن اللازم لتعزيز التحرك العالمي لتصحيح المسار بشأن تغير المناخ . (2)

الفرع الثالث

تغير درجات الحرارة فى البحار والمحيطات وأثرها على الحدود البحرية

حيث إن إرتفاع درجات الحرارة فى البحار والمحيطات نتيجة مسببات الاجهاد المباشر والغير مباشر من صنع الانسان ينذر بعواقب كارثية فى المستقبل القريب، وهذا الامر له سببان رئيسيان **الأول** : هو ذوبان الأنهار الجليدية القارية والصفائح الجليدية القطبية؛ **والآخر** هو التمدد الحراري للمحيطات الدافئة (3)، وتشير نماذج المناخ إلى أن درجة حرارة سطح البحار من المتوقع أن ترتفع بما يتراوح بين درجة

1The team of researchers from NTU Singapore, University of New Mexico, ETH Zürich, and NASA’s Jet Propulsion Lab managed by the California Institute, JOINT NEWS RELEASE,p1-p5. .

(2) مقال فى مونت كارلو الدولية بعنوان ما هي المدن الساحلية والجزر التي ستختفي إن لم يتم تفعيل اتفاق المناخ للتخلي عن الوقود الأحفوري "تدريجيا"؟ بتاريخ 12/13 / 2023.

3Weissenberger, S., Chouinard, O. (2015). The Vulnerability of Coastal Zones Towards Climate Change and Sea Level Rise. In: Adaptation to Climate Change and Sea Level Rise. SpringerBriefs in pp 7–31. .

واحدة إلى ثلاث درجات مئوية، في حين يتوقع أن يرتفع منسوب سطح البحر بمقدار 0,18 إلى 0,79 من الأمتار. ومن المرجح أن تتغير أنماط الأحوال الجوية الإقليمية، الأمر الذي سيؤدي إلى تزايد شدة وتواتر العواصف ، وبالاضافة إلى ذلك، فإنه يتوقع حدوث تغيرات في أنماط دوران مياه المحيطات وانخفاض درجة تركيز أيونات الهيدروجين نتيجة لامتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون. (1)

ويتمثل التحدي الحقيقي في أن التغيرات الناجمة عن آثار تغير المناخ سالفه البيان ومنها ارتفاع درجات حرارة المحيطات قد تؤثر على الحدود البحرية من بوابة الشعاب المرجانية مماقد يفتح باباً للنزاع على الحدود البحرية ، وقال باحثون من جامعة سيدني **(University of Sydney)** في أستراليا في دراستهم التي نُشرت في دورية **(Environmental Research Letters)** إن المتغيرات المناخية ستؤثر على بنود الجزر المرجانية وشعابها المرجانية في القانون الدولي للبحار وترسيم الحدود البحرية الدولية بسبب ماتتعرض له من ارتفاع درجات الحراره وتحمض المحيطات وزيادة العواصف ، وقد اقترح الباحثون لحل مشكلة الحدود البحرية في ظل تغير المناخ تحديد خطوط الأساس للشعاب المرجانية بإحداثيات جغرافية مثل نظام تحديد المواقع العالمي **(GPS)** أوأساليب الاستشعار عن بعد وأضافو انه لكى تنجح تلك الاساليب لابد من توافر بيانات كافية حول كل نظام لجزر الشعاب المرجانية من أجل تحديد النطاق الحقيقي للمطالبات في ترسيم الحدود البحرية الحالية بدقة أكبر وفهم جوانب تغير المناخ التي قد تؤثر في المستقبل. (2)

يشير تقرير الإبلاغ الوطني الثالث لمصر، إلى أن أحد السيناريوهات تتوقع زيادة مستوى سطح البحر بمقدار 100 سم حتى عام 2100 مع الأخذ في الاعتبار هبوط الأرض في الدلتا، مما يتسبب في دخول المياه المالحة على المياه الجوفية ، مما يؤدى إلى تلوثها وتملح التربة وتدهور جودة المحاصيل وفقدان الإنتاجية. (3).

---

(1) مارسيا كريري، أثار تغير المناخ على الشعاب المرجانية والبيئة البحرية ، أنظر موقع الامم المتحدة www.un.org

2 Thomas E Fellowes- Frances Anggadi, Maria Byrne, Ana Vila-Concejo, Eleanor Bruce, and Elaine Baker, Stability of coral reef islands and associated legal maritime zones in a changing ocean, Environmental Research Letters, Volume 17, Number 9, 2022, pp1-12. .

(3) صابر عثمان ، الموقع الرسمى لمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتجية ، 2024 .

المطلب الثانى
دور لجنة القانون الدولي (ILA) من مسالة التأثيرات المحتملة لتغير المناخ على الحدود البحرية

أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة القانون الدولي في عام 1947 لتتولى مهمة الجمعية بموجب المادة 13 (أ) من ميثاق الأمم المتحدة "لبدء دراسات وتقديم توصيات بغرض تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه." ولقد نفذت لجنة القانون الدولي على مدى السنوات السبعين الماضية، قدرًا هائلاً من العمل فيما يتعلق بمجالات القانون الدولي الأساسية مثل قانون المعاهدات، وقانون مسؤولية الدول، وقانون خلافة الدول، وما إلى ذلك. ومايهمنا فى هذا الصد هى مساهمتها فيما يتعلق بتطوير قانون البحار، حيث أنتجت المجموعة الأولية من مشاريع المواد التي أصبحت فيما بعد إتفاقيات جنيف لعام 1958 المتعلقة بالبحر الإقليمي ،المنطقة المتاخمة، أعالي البحار ، الجرف القاري ، صيد الأسماك. والحفاظ على الموارد الحية في أعالي البحار. ومؤخراً، في المجالات المتعلقة بحماية البيئة، حيث أدرجت في جدول أعمالها موضوعات مثل "حماية الغلاف الجوي" و"حماية البيئة فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة"، والتي لا يزال العمل فيها مستمراً. كانت هناك دعوات من داخل لجنة القانون الدولي، ومن الدول الأعضاء، وكذلك من الأوساط الأكاديمية، إلى لجنة القانون الدولي لتناول موضوعات ليست تقليدية فحسب، بل تعكس أيضًا التطورات الجديدة في القانون الدولي والاهتمامات الملحة للمجتمع الدولي وقد تم إقتراح موضوع "إرتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالقانون الدولي" على جدول أعمال لجنة القانون الدولي[1]

- **طريقة العمل المقترحة للجنة القانون الدولي حول هذا الموضوع :**

تتمثل الطريقة الأكثر شيوعًا لعمل لجنة القانون الدولي في العمل الذي يقوده مقرر خاص يقترح مشاريع مواد أو مشاريع إستنتاجات أو مشاريع مبادئ أو مشاريع مبادئ توجيهية للنظر فيها في الجلسة العامة للجنة ولجنة الصياغة ،حيث لجأت لجنة القانون الدولى إلى أشكال أخرى منها **(لجان الدراسات)** والتى بموجبها سيسمح للجنه بممارسة رسم خرائط للمسائل القانونية التي يثيرها ارتفاع مستوى سطح البحر والقضايا المترابطة. ستقوم مجموعة الدراسة بتحليل القانون الدولي الحالي، بما في ذلك القانون الدولي للمعاهدات والقانون الدولي العرفي وفقًا لولاية لجنة القانون الدولي، والتي تتمثل

1 ILC, Report on the Work of the Seventieth Session (2018), "Sea-Level Rise in relation to International Law" (Annex B).

في تدوين القانون الدولي العرفي وتطويره التدريجي. وسيسهم هذا الجهد في مساعي المجتمع الدولي للاستجابة لهذه القضايا ومساعدة الدول على تطوير حلول عملية من أجل الاستجابة بفعالية للقضايا الناجمة عن إرتفاع مستوى سطح البحر. ينبغي أن يستند عمل فريق الدراسة إلى ورقات تتناول مختلف القضايا التي يثيرها الموضوع، وتحديداً فيما يتعلق بـ (أ) قانون البحار، (ب) الدولة، (ج) حماية الأشخاص المتأثرين بارتفاع مستوى سطح البحر، وسيتيح هذا النهج قدرا كافيا من المرونة [1]

- **دور لجنة رابطة القانون الدولي حيال مسألة تاثر الحدود البحرية :**

في عام 2012، أنشئت رابطة القانون الدولي لجنة القانون الدولي وإرتفاع مستوى سطح البحر، كان التركيز الاول للجنة فيما يتعلق بقانون البحار هو تحليل آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على حدود المناطق البحرية وعلى الحدود البحرية، وشمل ذلك دراسة ممارسات الدول فيما يتعلق بتحديد خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية، وترسيم الحدود البحرية ودراسة استجابات الدول لآثار ارتفاع مستوى سطح البحر؛ وتقييم الدور المحتمل لهذه الممارسات في تفسير المعاهدات وإنشاء القانون الدولي ، وتم النظر في تقريرها في مؤتمر صوفيا حيث أعترف التقرير بأن "الخسارة الإقليمية الكبيرة الناجمة عن إرتفاع مستوى سطح البحر هي قضية تتجاوز خطوط الأساس وقانون البحار وتشمل النظر في تقاطع عدة أجزاء من القانون الدولي" [2]

رأت لجنة رابطة القانون الدولي في البداية أن المقترحات الخاصة بالردود القانونية يجب أن تسعى في هذه المرحلة إلى تجنب أو تقليل التغييرات في قانون البحار وكانت هذه الفرضية الرئيسية المقدمه من اللجنه (3)

وفى ظل إعلان بعض الدول والجزر فى منطقة جنوب المحيط الهادئ عن بعض التشريعات والتى بموجبها تغير فيها جميع خطوط الأساس والحدود البحرية الخاصة بها ، وتحدد خطوط أساس جديدة للبحر الإقليمي وتعيين الحدود الخارجية للمنطقة الاقتصادية الخالصة ومن أمثله ذلك الاتجاه التشريعي الجديد لجمهورية جزر مارشال،

1Marta Chantal Ribeiro-Fernando Loureiro Bastos -Tore Henriksen, Global Challenges and the Law of the Sea, springer , Springer Nature Switzerland AG 2020, pp145–157

(2)ILA Sofia Conference, Report of the Committee on Baselines under the International Law of the Sea (2012).

3)The Impacts of Sea Level Rise and the Law of the Sea Convention: Facilitating Legal Certainty and Stability of Maritime Zones and Boundaries, Volume 99 ,Published by the StocktonCenter for International Law,2022,P946.

والتي أعتمدت في عام 2016 تشريعات شاملة تلغي قانون إعلان المناطق البحرية لعام 1984 وتعلن من جديد جميع مناطقها البحرية مع قوائم طويلة من الإحداثيات الجغرافية (1)

وقد تم بالفعل إقرار تشريعات مماثلة تحدد خطوط أساس جديدة للبحر الإقليمي وتعيين الحدود الخارجية للمنطقة الاقتصادية الخالصة وذلك فى عام 2012 من قبل توفالو وكيريباتي في عام 2014، (2)، والتي تضمنت حدودها الإقليمية خطوط الأساس الصخرية (3).

ويلاحظ أن اللجنة قدمت أدلة على ظهور ممارسة الدول لا سيما في منطقة جنوب المحيط الهادئ، مما يشير إلى أن الدول الجزرية الصغيرة تعتزم الحفاظ على خطوط الأساس وحدود مناطقها البحرية الحالية المنشأة وفقا لاتفاقية قانون البحار لعام 1982. ، على الرغم من التغيرات المادية على الخط الساحلي الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر؛ فرأت لجنة القانون الدولي ما يلي:

"الأثر الأوسع لهذه لهذا التغير هو أنه يبدو أنها محاولة متعمدة لاستباق الحجج القائلة بأن التغيرات المادية في سواحل تلك الدول ولا سيما تلك الناجمة عن تغير المناخ ، سيكون لها آثار على هذه الدول سواء على خطوط الأساس و الحدود الخارجية " (4)

ومع أخذ ذلك في الأعتبار، نظرت لجنة القانون الدولي " في آليات تطور قاعدة جديدة للقانون الدولي العرفي ونظرت أيضًا فيما إذا كانت أي مقترحات قد تقدمها بشأن هذه القضية يمكن أن تكون مؤثرة في التفسير المعاصر لنص المادة 22 من قانون البحار ، وأشارت إلى دور الممارسة اللاحقة في تفسير المعاهدات بموجب إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969 ،حيث أن للقانون الدولى ميزه محدده منها ضمان مراعاة

---

(1) جورج ووكر ،تعريفات قانون البحار: المصطلحات التي لم تحددها اتفاقية عام 1982 رقم 113 ، 2012وأنظر أيضا قانون إعلان المناطق البحرية لجمهورية جزر مارشال لعام 2016، القانون رقم 13 أنظر الموقع : https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILE

(2)https://www.un.org/Depts/los/LEG-ISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/tuv_maritime_zones_ac_2012_1. انظر قانون المناطق البحرية لعام 2012 (توفالو) ؛ انظر أيضًا إعلان توفالو المختلف لخطوط الأساس والحدود الخارجية لمناطقها البحرية، وهو متاح على https://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/STATEFILES/T UV.htm (انتقل إلى "التشريعات").

(3) راجع لوائح كيريباتي لعام 2014 بشأن خطوط الأساس للبحر الإقليمي، وخطوط الأساس حول أرخبيل كيريباتي، والحدود الخارجية للبحر الإقليمي، والحدود الخارجية للمنطقة الاقتصادية الخالصة، متاحة على https://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/STATE-FILES/KIR.htm

(1)Sea Level Rise Committee 2018 Report, supra note 14, at 886 888 see Also David Freestone & Clive Schofield, Securing Ocean Spaces for the Future? The Initiative of the Pacific SIDS to Develop Regional Practice Concerning Baselines and Maritime Zone Limits 58, 33 OCEAN YEARBOOK 58 (2019).

تغير الظروف على نحو يتلائم مع إتفاق الأطراف فى ظل عمل اللجنه [1]

وفي تقريرها لعام 2018 أوصت لجنة القانون الدولي بتقديم مقترح من خلال قرار رابطه القانون الدولي مفاده "أنه ينبغي للدول أن تقبل أنه بمجرد تحديد خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية للدولة الساحلية أو الأرخبيلية بشكل صحيح وفقاً للمتطلبات التفصيلية لاتفاقية قانون البحار لعام 1982، والتي تعكس أيضًا القانون الدولي العرفي، فإن هذه الخطوط لا ينبغي إعادة تعديلها في حالة تأثير تغير مستوى سطح البحر على الواقع الجغرافي للخط الساحلي. [2]

أتخذت لجنة رابطة القانون الدولي وجهة نظر مفادها ما يلي: أن آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على الحدود البحرية ينبغي النظر إليها في سياق أهمية اليقين والاستقرار في المعاهدات، وخاصة تلك المتعلقة بالحدود الدولية لتيسير العلاقات بين الدول وتجنب الصراعات ، حيث أنه ينبغي تطبيق نفس المبادئ على صيانة حدود المناطق البحرية التي حددتها الأتفاقيات الدولية أو الأحكام القضائية ، وقد تم إعتماد توصيات اللجنة من قبل مؤتمر رابطة القانون الدولي الثامن والسبعين الذي عقد في سيدني بأستراليا في 2018 بقرار رابطة القانون الدولي رقم 229/5 ويجب على الدول أن لاتتبنى فكرة عدم اليقين القانونى فيما يتعلق بالحدود البحرية وحدود المناطق البحرية فى ظل التحديات التى تواجهها الدول الساحليه. [3] وبذلك فإن اللجنة لم تقترح تغييرًا في إتفاقيه قانون البحار ولم تكن تنوي القيام بذلك على الإطلاق.

فى عام 2018 أشارت الجمعية العامه للامم المتحده إلى إدارج موضوع ارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالقانون الدولي" في برنامج العمل طويل الأجل والنشط للجنه القانون الدولي وبالفعل تم ذلك فى عام 2019 وقد أعد الرؤساء المشاركون دراسه وورقه عمل فيما يتعلق ما إذا كان من الممكن تفسير أحكام اتفاقية البحار وتطبيقها لمعالجة آثار ارتفاع مستوى سطح البحر على خطوط الأساس والحدود الخارجية المناطق البحرية، والاستحقاقات البحرية [4] ورأت أن:

لا تشير الأتفاقية صراحةً ولفظاً إلى أنه يجب على الدولة الساحلية رسم خطوط أساس جديدة أو الاعتراف بها (وفقاً للمادة 5) أو الإخطار بها (وفقاً للمادة 16) عندما

1Vienna Convention on the Law of Treaties, May 23, 1969, 1155 U.N.T.S. p331.

2 تقرير لجنة ارتفاع مستوى سطح البحر لعام 2018، ، ص 888. ورأت اللجنة أن هذا الاقتراح ينبغي أن يظل دون تغيير طالما لا يوجد حل متفق عليه في معاهدة عالمية قابلة للتطبيق .

3 المرجع السابق ، ص.895

See also : Report of the Seventy-Eighth Conference, held in Sydney, 19–24 August 2018, supra note 14, at 29–32 .

4 Bogdan Aurescu & Nilüfer Oral, Sea-level Rise in Relation to International Law, U.N. Doc. A/CN.4/740 (Feb. 28, 2020)

تتغير الظروف الساحلية؛ وتسري نفس الملاحظة أيضًا فيما يتعلق بالحدود الخارجية الجديدة للمناطق الزمنية البحرية (التي تتحرك عندما تتحرك خطوط الأساس) [1]

ومن ثم فإن تفسير الأتفاقيه على أساس خطوط الاساس والتى لها بشكل عام طابع متنقل لا يستجيب لمخاوف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أثارتها آثار ارتفاع مستوى سطح البحر وما يترتب على ذلك من ضرورة الحفاظ على الاستقرار القانوني والأمن واليقين والقدرة على التنبؤ وأن قانون فقدان الأراضي "لا يحظر صراحة مثل هذا الحفاظ".

وفى المناقشات الأوليه والتقارير الاولية من الدول أمام اللجنه القانونية السادسة أمام الامم المتحده أتضح هذا الموقف المتماثل فى فيما يتعلق بالآثار القانونية المحتملة لارتفاع مستوى سطح البحر على تعيينات الحدود البحرية المتفق عليها ، أي أن "النهج الرئيسي يجب أن يكون لصالح الحفاظ على الأستقرار القانوني والأمن واليقين والقدرة على التنبؤ" وتأييد الأستقرار القانونى ، وعلى الرغم من هذا التغيير الحاصل فى السواحل البحرية نتيجه تغير المناخ فإن الدول تدعم مبدأ الاستقرار عمومًا والحفاظ على الحدود البحرية الحالية، إما عن طريق الأتفاق أو عن طريق القضاء، كما لايمكن التذرع بأنه بارتفاع مستوى سطح البحر، وفقًا للمادة 62(2) من معاهدة فيينا لقانون المعاهدة، يعتبر تغير أساسي في الظروف يتطلب إنهاء المعاهدة التى تحدد الحدود البحرية أو الانسحاب منها، "نظرًا لأن الحدود البحرية تتمتع بنفس الحقوق" نظام إستقرار كأي حدود أخرى [2]

وفى النهاية وفقًا للدراسة التي اقترحتها لجنة القانون الدولي، فإن الموضوع المقترح لن يقترح تعديلات على إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ومع أخذ فى الأعتبار هواجس الدول فيما يتعلق بالاسئلة المطروحه بشان إرتفاع مستوى سطح البحار وتأثيراتها على الحدود البحرية.

---

(1) المرجع السابق

2 Davor Vidas and David Freestone, The Impacts of Sea Level Rise and the Law of the Sea Convention: Facilitating Legal Certainty and stability of Maritime Zones and Boundaries , Volume 99,2022, 952

المطلب الثالث

دور الممارسة اللاحقه للدول فى حماية الحدود البحرية

وإنطلاقاً مماقد سلف إتضح لنا كيف أن لجنه القانون الدولى أبقت على الوضع كماهو عليه فى إتفاقية الأمم المتحدة للبحار ولم تقترح ثمه تعديلات جديده، فالسؤال المطروح هنا كيف ستستجب الاتفاقيه للتطورات الحاصله على صعيد المناخ فى ظل الوضع المقلق هذا وقد وجد المجتمع الدولى قديماً ضالته فى الممارسه اللاحقه والعرف بناء على النجاحات المحرزه فى السابق والتى تكللت بمؤتمر لاهاي للتدوين عام 1930 وحتى صياغة yتفاقية جنيف بشأن البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والتفاوض بشأنها في الخمسينيات وفى نهاية المطاف إتفاقية الأمم المتحدة الثالثة لقانون البحار1982 ، أما حاليا فقد أصبحت التنبؤات العلمية لارتفاع مستوى سطح البحر أكثر دقة ومثيرة للقلق بشكل متزايد، حتى في المنظور القصير إلى المتوسط الأجل (أي على نطاق العقود المقبلة).

وقد بدأ المجتمع الدولى فى التعبير عن قلقه ونتيجه لذلك بدأ يتجلى مبدأ ممارسات الدول فى الظهور من منطلق الحفاظ على حقوقها ومعالجه آثار تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر والتغير البيئي على خطوط الأساس إلى عام 2010 فى منتدى جزر المحيط الهادئ، وهو المنتدى السياسي والاقتصادي الأول في العالم [1]

ويبحث هذا المنتدى في دور الممارسة اللاحقة في عملية التفاعل بين قانون البحار والأنظمة الأخرى ، ويدرس الآليات البديلة التي تسهل التكيف غير الرسمي مع الوضع الراهن، وبالتالي تقليل الحاجة إلى التعديل من خلال الممارسة اللاحقة ، وانتهى المنتدى إلى إعتماد وثيقة إستراتيجية حثت دول جزر المحيط الهادئ على إضفاء الطابع الرسمي على الحدود البحرية وتأمين الحقوق على مواردها "من أجل مصلحتها الوطنية"، حتى تتمكن من إيداع إحداثيات النقاط وكذلك المخططات والمعلومات التي تحدد مناطقها البحرية لدى قاعدة الأمم المتحدة ، وبذل الجهود الأقليميه الموحده لتحديد خطوط الأساس والمناطق البحرية بحيث لا يمكن تقليص الحدود والمناطق بسبب تغير المناخ وإرتفاع مستوى سطح البحر [2]

وفى عام 2015، وقع سبعة زعماء من الدول والأقاليم البولينيزية (بولينيزيا الفرنسية، ونيوي، وجزر كوك، وساموا، وتوكيلاو، وتونغا، وتوفالو) على إعلان تابوتابواتيا بشأن تغير المناخ، ودعوا ونددو الدول الأطراف قبل انعقاد مؤتمر

(1)Davor Vidas and David Freestone, The previous reference ,2022, 953

(2) أنظر رؤية المحيط الهادئ: مستقبل آمن لبلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ على أساس التنمية المستدامة وإدارة وحفظ محيطنا، أمانة برنامج البيئة الإقليمية للمحيط الهادئ، https://www.sprep.org/att/publication/

الأطراف الحادي والعشرين في باريس بشأن تغير المناخ، بفقدان السلامه الأقليمية والأمن والسياده بسبب الغمر البحرى لبعض جزرهم وتراجع التراث البحري لهم ، كما طالبو بتحديد خطوط الأساس بشكل دائم وفقًا لإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، دون الأخذ بعين الأعتبار إرتفاع مستوى سطح البحر[1]

وفي مارس 2018، وقع زعماء ثماني دول جزرية في المحيط الهادئ (ميكرونيزيا، وكيريباتي، وجزر مارشال، وناورو، وبالاو، وبابوا غينيا الجديدة، وجزر سليمان، وتوفالو) على التزام **(ديلاب)** بشأن تأمين الثروات المشتركة في المحيطات والذي أقرو بالتحديات والتهديدات لسلامة الحدود البحرية والآثار الوجودية الناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر" وقد قررو الأعتراف القانونى والأبدى بالحدود البحريه المحددة سلفاً بموجب الأتفاقية بعض النظر عن الأثار الناجمه عن تغيير المناخ [2]

في سبتمبر 2018، أعتمد قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في إجتماعهم التاسع والأربعين الذي عقد في ناورو إعلان بو بشأن الأمن الإقليمي. وقد أقر بيان منتدى جزر المحيط الهادئ المصاحب "بضرورة وأهمية تأمين الحدود البحرية للمنطقة"، بما في ذلك التأكيد على أن قادة المحيط الهادئ "ملتزمون بالتقدم في حل المطالبات الحدودية البحرية المعلقة." ،وتامين السيادة فى مواجهه تغير المناخ ، ووضع إستراتجيات لذلك وتشجيع الدول للمشاركه فى تلك المنتديات الخاصه بالموضوع وتطوير القانون الدولى [3]

مع ذلك، في عام 2021، تبنت دول منتدى المحيط الهادى نهجاً أكثر وضوحاً لموقفها فى المستقبل حيث أكدت من خلال الأعلان فى الدوره رقم 51 على الحفاظ على المناطق البحرية في مواجهة إرتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ، وإنشاء "نظام قانوني دائم للبحار والمحيطات" يرتكز على ثلاث محاور **أولهما** يتعلق بوضع برامج خاصه للدول الساحلية لمواجهة الأثار المدمرة لتغيير المناخ ، **والثانى** وأن العلاقة بين ارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ والمناطق البحرية لم تكن في الاعتبار من قبل واضعي الاتفاقية **والثالث** تفسير وتطبيق الاتفاقية في سياق ارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ." وأكدت على أنه لايوجد إلتزام بموجب إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بإبقاء خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية قيد المراجعة ولا بتحديث الخرائط أو قوائم الإحداثيات الجغرافية بمجرد

---

(3) مجموعة القادة البولينيزيين، بولينيزيا ضد التهديدات المناخية (16 يوليو 2015)
https://www.samoagovt.ws/wp-content/uploads/2015/07/The-Polynesian-P.A.C.T

(1) المرجع السابق .

(2)See: Davor Vidas and David Freestone, The previous reference,pp 955 .

إيداعها لدى الأمين العام للأمم المتحدة، وأن تظل هذه المناطق البحرية والحقوق والمستحقات التي تنبع منها سارية دون تخفيض، بغض النظر عن أي تغيرات مادية مرتبطة بارتفاع مستوى سطح البحر المرتبط بتغير المناخ. ويرجع ذلك إلى الطبيعة غير المسبوقة للتحديات التي يفرضها ارتفاع مستوى سطح البحر على الدول الجزرية والمنخفضه بسبب الحاجة إلى سلامة خط الساحل [1]

وإستخلاصاً لماسبق نجد أن دول غرب المحيط الهادى فضلت عنصر الأستقرار من خلال ممارستها اللاحقه بالحفاظ على خطوط الأساس البحرية والحدود الموضوعة وفقا لمعاهدة البحر الكاريبي وإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بغض النظر عن تأثير إرتفاع سطح البحر وقد إستند موقفهم إلى غرض إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المتمثل في الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار واليقين، لكن ليس من المناسب تقنين هذا الموقف على إطلاقه ، ويمكن تطبيق تفسير أكثر مرونه لإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بدلاً من ذلك في الوقت الحالي.

ومع ذلك، فإن ممارسات الدول ضرورية أيضًا للتوصل إلى إستنتاج بشأن إحتمال ظهور قاعدة عرفية في القانون الدولي في هذا الصدد. ويعتمد ذلك على الممارسة المتماسكة للدول الضعيفة، ودعم وتسامح الدول الأخرى، والمجتمع الدولي، والتفسير المرن للقانون الحالي. [2]

- **موقف القانون الدولى تجاه مسألة تعين خطوط الأساس :**

بموجب الأتفاقية الدولية للقانون البحار، تكون خطوط الأساس الساحلية متنقله بشكل عام، مما يعني أنه إذا تحول خط المياه المنخفضة على طول الساحل (إما نحو اليابسة أو باتجاه البحر)، فإن هذه التحولات قد تؤثر على المناطق الساحليه، وأضحت عدة دول أخرى أن ممارساتها أو تشريعاتها المتعلقة بخطوط الأساس "المتنقلة" لم تكن مصممة للسياق المحدد لارتفاع مستوى سطح البحر. ويبدو أن الدول الكبرى مثل ألمانيا والولايات المتحدة الامريكية على إستعداد لدعم هذا الاتجاه للحفاظ على المناطق البحرية والحقوق والمستحقات التي تنبع منها بطريقة تتفق مع الاتفاقية، ومحاولة خلق وتطوير قواعد عرفية جديدة. تسمح لاتفاقية البحار "بتجميد خطوط الأساس والحدود الخارجية للمناطق البحرية بمجرد تحديدها ونشرها وإيداعها حسب الأصول، وفقًا للاتفاقية." [3]

---

(1)Davor Vidas and David FreestoneThe previous reference, ,pp 956

(2)Hong Thao Nguyen, (2022). Sea-Level Rise and the Law of the Sea in the Western Pacific Region. In: Lee, E.Y.J. (eds) ASEAN International Law. Springer, Singapore.pp 629.648

3 Federal Republic of Germany, Sea-level Rise in Relation to International Law 2, (June 30,

وبموجب هذه السياسة ، نرى أن هناك إتجاهات جديدة تتطور في ممارسات الدول ووجهات نظرها بشأن الحاجة إلى مناطق بحرية مستقرة في مواجهة إرتفاع مستوى سطح البحر، وستعمل الولايات المتحدة مع الدول الأخرى لتحقيق هدف إنشاء والحفاظ على خطوط الأساس وحدود المناطق البحرية ولن تتعدى خطوط الأساس وحدود المناطق البحرية هذه التي لا يتم تحديثها لاحقًا على الرغم من إرتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ ويقتصر الأمر فقط على مجرد تفسير الأتفاقيه فيما يتفق وأغراض مكافحه تغير المناخ من خلال ممارسات الدول، وعندما تقترن هذه التطورات في ممارسات الدول مع تطور الدراسات القانونية، لا سيما من خلال رابطة القانون الدولي ولجنة القانون الدولي في فترة مماثلة، يصبح التفاعل مثمر بين دراسة القانون الدولي من جه وممارسة الدول من جه أخرى واضحًا للعيان. ويبدو أن أوجه التآزر هذه قد ساعدت في تيسير اليقين القانوني والأستقرار على تطوير الأستجابات القانونية الكافية من منظور قانون البحار، وهو في حد ذاته تحدي غير مسبوق للقانون الدولي وبالنظر للوضع الراهن والتحدي الصعب والوجودى الذي يمر به العالم الناجم عن تغيير المناخ وإنطلاقاً من مبدأ التطور الدائم للقواعد القانونيه وفقاً لمبدأ تغير الظروف فإن الحل دائما يأتى نتيجه التعاون بين أطراف الجماعه الدولية ، ويجب وضع إجابه لكل التساؤلات المتعلقة بأثر التغير المناخى على رسم وتعين خطوط الأساس البحرية وما الخطوات التي يمكن أن تتخذها الدول للتكيف مع فقدان أو تدهور المعالم البحرية المستخدمة لتحديد المناطق البحرية ، وبالنظر إلى حقيقة أن تغير المناخ يؤثر بالفعل على البنية المادية للسواحل البحرية المنخفضة، وإن كانت بعض الدول قد أستجابت بالفعل لهذا باستخدام خطوط أساس ثابتة لدعم الأستقرار على مستوى الحدود إلا أن ذلك لايصيب كبد المشكله فى حال الغمر الكبير المحتمل للسواحل البحرية خصوصاً فى الدول الجزرية والمنخفضه المحتمل أن ينتج عنه خساره حقيقيه ومحتمله للأراضي البحرية لذا يجب على الجماعه الدولية وفقهاء القانون الدولى البحث لمواكبة التطورات الحاصله بوضع تعديلات على إتفاقيه قانون البحار 1982 تتعلق بكيفيه مواجهة تلك التحديات المتعلقة بتعين الحدود البحرية فى حال الفقد الكامل أو الجزئى للاراضى فى إقليم الدولة.

2022) https://legal.un.org/ilc/sessions/74/pdfs/english/slr_germany

المبحث الثانى

التحديات العالمية المتعلقه بارتفاع مستوى سطح البحرعلى قانون البحار

لا يتسبب التغير المناخى بتهديد مادى لدول العالم فحسب بل المعضلات القانونية الناجمة عنه تطرح هى الاخرى إشكاليات كبيره ، وفى ذات الخصوص أنشات لجنة القانون الدولى وهى الوكالة القانونية المكلفة بالتحقيق فى القضايا التى تواجه النظام القانونى الدولى فما يتعلق تأثير إرتفاع مستوى سطح البحار على إتفاقية قانون البحار لسنة 1982 ولعل ابرز التسأولات المطروحه على اللجنه والتى خلصت إلى مناقشتها منها مايتعلق بمبادئ الدولة ،حقوق الانسان ، الحقوق السيادية ، وكيفية تعين وقياس خطوط الأساس وترسيم الحدود للدول والجزر المتضرره من التغير المناخى فى ظل الادلة المقنعة المرتبطة بارتفاع مستويات سطح البحر ممايؤكد على جسامة التحديات المقبله وسوف نتناول فى هذا المبحث التحديات القانونية المتعلقة بتعين الحدود البحرية الدولية (**المطلب الاول**) الأثار القانونية المحتمله لأرتفاع مستوي سطح البحرعلى تعين الحدود البحرية (**المطلب الثانى)**

المطلب الاول

التحديات القانونية المتعلقة بتعين الحدود البحرية الدولية

إن واقع تغير المناخ وإرتفاع مستوى سطح البحر ليس له تأثيرات جغرافية فقط. وقد يؤدي أيضًا إلى آثار قانونية لتغيير خطوط الأساس، والتي تؤثر بدورها على الحدود الخارجية للمناطق البحرية. قد يؤدي الغمر المحتمل لنقاط أساسية مهمة إلى فقدان الولاية البحرية الخاضعة للمطالبات البحرية وفقدان حقوق الولاية القضائية على الموارد ذات القيمه الاقتصادية داخل هذه المساحات البحرية، ومن الممكن أن يكون لذلك عواقب اقتصادية وخيمة. [1] علاوة على ذلك، فإن خطوط الأساس مهمة جدًا لترسيم الحدود في الترسيم الثنائي للحدود البحرية، حيث تشكل خطوط الأساس نقطة البداية في ترسيم الحدود بين الدول المتجاورة والمتقابلة ذات المطالبات المتداخلة في المنطقة البحرية ، ويثور التساؤل حول مسألة كيف يمكن لقانون البحار أن يتكيف مع إرتفاع مستوى سطح البحر وما هي التدابير التي يمكن إعتمادها لمعالجة آثار إرتفاع مستوى سطح البحر على خطوط الأساس وإنشاء المناطق البحرية. والتى يتم من خلالها تحديد الحدود والتخوم البحرية، وأيضا الأستجابات القانونية المحتملة للتخفيف من آثار ارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بتغيير خط الأساس والاختفاء وفى

1 frioui, S. (2017). Adapting to Sea Level Rise: A Law of the Sea Perspective. In: Andreone, G. (eds) The Future of the Law of the Sea. Springer,pp3-

ضوء ماتقدم سوف يتم تقسيم هذا المطلب على النحو التالى :

الفرع الاول : المواقف المترتبة على تغير خطوط الاساس البحرية.

الفرع الثانى : الأستجابات المحتمله لتغير خط الاساس واختفاء النقطة الاساسية.

الفرع الاول

المواقف المترتبه على إحتمالية تغير خطوط الاساس البحرية

حيث يمكننا القول أنه من الطبيعي أن تتغير خطوط الأساس بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر ويصبح من الصعب التنبؤ بالعواقب القانونية لارتفاع مستوى سطح البحر بدقة حيث أن التغيير في الساحل يمكن أن يكو**ن بطرق عديدة على النحو التالى** :

الموقف الأول : عندما تنحرف خطوط الأساس نحو الأرض : فإن الدولة الساحلية ستفقد جزءًا من أراضيها، وسيتحول خط الأساس الذي يتم منه قياس المناطق البحرية نحو اليابسة. وفيما يتعلق بحدود المنطقة البحرية التي تم تحديدها من جانب واحد، فإنها ستتراجع أيضًا بنفس طريقة خط الأساس. ولذلك، فإن الوضع القانوني للمناطق البحرية سوف يتغير فيصبح جزء من البحر الإقليمي المتجه نحو اليابسة مياهًا داخلية، ويصبح الجزء المتجه نحو البحر منطقة اقتصادية خالصة. ولذلك، يصبح جزء من المنطقة الاقتصادية الخالصة أعالي البحار، وهذا كله له آثار على الحقوق السيادية: المرور البريء، حرية الملاحة، وحقوق الصيد، وما إلى ذلك ما يتعارض مع روح حكم إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الذي ينص على أن "رسم خطوط الأساس يجب ألا يحيد إلى حد ملموس عن الاتجاه العام للساحل" ومع ذلك، فقد واجهت محكمة العدل الدولية، في قضية نيكاراغوا/ هندوراس ، خطاً ساحلياً غير مستقر إلى حد كبير في كيب غراسياس آديوس، خلصت إلى أنه "حيثما تكون أي نقاط أساس يمكن أن تحددها المحكمة غير مستقرة بطبيعتها، يمكن إعتبار طريقة المنصف بمثابة تقريب من طريقة تساوي البعد." ومع ذلك، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر لا يؤدي فقط إلى تحول خط الأساس نحو الأرض؛ ويمكنه أيضًا غمر الجزر والمرتفعات المنخفضة التي يتم إنشاء نقاط الأساس عليها. [1].

الموقف الثانى : عندما تكون النقاط الأساسية موجودة على الجزيرة المختفية والارتفاع عند انخفاض المد : حيث تعمل الجزر والمرتفعات عند انخفاض المد على إنشاء نقاط أساسية وخطوط أساسية لغرض رسم وتعين الحدود و المناطق البحرية، لذا فإن اختفاء هذه المعالم يعني أن الحقوق البحرية للدول الساحلية قد تتغير تبعا للفئة التي تندرج ضمنها المعالم البحرية. وقد يعني هذا خسارة فادحة لحقوق الدول الساحلية ومناطقها البحرية ومواردها هذا من شأنه أن يؤدي إلى إستنتاج أنه إذا تراجعت معالم

(1)ICJ, Nicaragua/Honduras Case: para. 277.

الأرض التي يمكن رسم خطوط الأساس منها وأختفت فلن تكون هناك خطوط أساس يمكن من خلالها تحديد المياه الداخلية، المياه الإقليمية، والمنطقة المتاخمة، المنطقة الاقتصادية الخالصة ، ومنطقة الجرف القاري. [1] ومع اختفاء هذه المناطق ، ستخضع المنطقة البحرية لنظام أعالي البحار حيث أن هذا النظام ينطبق "على جميع أجزاء البحر التي لا تدخل في المنطقة الاقتصادية الخالصة أو في البحر الإقليمي أو في المياه الداخلية". لدولة ما ، أو في المياه الأرخبيلية لدولة أرخبيلية [2]

الفرع الثانى

الأستجابات المحتمله لتغير خط الأساس وإختفاء النقطة الاساسية

والسؤال المطروح هنا عما إذا كان ينبغي أن تكون خطوط الأساس التى يجب استخدامها لمعالجة إرتفاع مستوى سطح البحار متنقلة أم ثابتة بشكل دائم

حيث ان الردود والاستجابات المحتملة على تغيير خط الأساس وإختفاء النقطة الأساسية تتمثل فى نظريتان تولدان نتائج مختلفة: النهج الذي يشجع إستخدام خطوط الأساس المتنقلة والنهج المعاكس، الذي اختار إستقرار خطوط الأساس والحفاظ عليها في مواجهة التغير في الجغرافيا.

أولا : ً الآثار العملية لاستخدام خطوط الأساس المتغيرة:

وبالنظر إلى الواقع فإن تغيير خط الأساس يمكن أن يؤدي إلى صراعات بين الدول الساحلية المتجاورة أو المتقابلة حول استغلال الموارد الطبيعية ، كما يخلق حالة من عدم اليقين في الحدود البحرية ، وإنعدام الأمن القانونى ، ويمكن أن تؤدي إلى "إعادة التفاوض على إتفاقيات الحدود البحرية على أساس مبدأ تساوي البعد لتتوافق مع الحقائق الجغرافية الجديدة، كما يعد تفسير المادة 5 من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من قبل الدولة الساحلية أمرًا أساسيًا لمعالجة الآثار المحتملة لارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بالمناطق البحرية. القائله " فيما يتعلق بالتغيرات في موقع خط المياه المنخفضة الناجم عن دورة المد والجزر، يمكن تثبيت هذا الخط عن طريق تحديد المسند الرأسي أو المد والجزر " [3]

ثانياً : الحفاظ على خطوط الأساس وانعكاساتها العملية

لا تنص إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، سواء في حالة خطوط الأساس العادية أو خطوط الأساس المستقيمة، على أن حدود المنطقة البحرية وحدودها يمكن أن تتحرك مع خطوط الأساس حيث انه على الرغم من النص الفريد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون

(1)Hestetune J (2010) The invading waters: climate change dispossession, state extinction, and international law. California Western School of Law.

(2)المادة 86 من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

3–22 pp Sefrioui, S. (2017).

البحار فيما يتعلق بمسألة عدم الاستقرار الجغرافي موضح في المادة 7 ويشير إلى أنه على الرغم من التحول المحتمل للساحل نحو البر، فإن النقاط المناسبة وخطوط الأساس المستقيمة التي تربطها " سارية حتى تغيرها الدولة الساحلية ".

وعلى الرغم من ذلك فقد قررت محكمة العدل الدولية في قضية نيكاراغوا / هندوراس بعد ملاحظة الطبيعة غير المستقرة للغاية لمصب نهر كوكو عند المحطة الحدودية البرية بين نيكاراغوا وهندوراس، "أن تثبيت القاعدة النقاط الواقعة على ضفتي النهر واستخدامها لبناء خط تساوي المسافة المؤقت سيكون إشكالية لا داعي لها" ومع ذلك، لم تتحدث الاتفاقية عن الحل القانوني لتغيير السواحل أو اختفاء المعالم التي تم تحديد خطوط ونقاط الأساس عليها [1].

حيث أن تغيير الحدود للتكيف مع تغيرات الخط الساحلي من شأنه أن يدفع الدولة إلى حماية خطوط الأساس عن طريق إقامة المنشآت الاصطناعية المكلفة. ومع ذلك، فإن تحديد خطوط الأساس من شأنه أن يتجنب تكاليف التكيف مع التغييرات المستمرة غير المؤكدة في خطوط الأساس وتكاليف تعديلات الخرائط البحرية [2]

والسؤال الذى يطرح نفسه هل سنكتفى بماقدمته إتفاقية البحار لمعالجة الأمر أم سنحاول مسايره التطور الحاصل سعياً لايجاد نصوص قانونية أكثر ملائمة ، لذا يجب على المجتمع الدولى إيجاد إستجابه وحلول قانونية للتكيف مع آثار تغير المناخ وأرتفاع مستوى سطح البحر، وأن تحدد الدول حدودها وتخومها البحرية، وأن تنفذ النهج القانوني لتحقيق الاستقرار .

المطلب الثانى

الآثار القانونية المحتمله لارتفاع مستوي سطح البحرعلى تعين الحدود البحرية

يأتى هنا دور العلماء ورجال القانون فى التنبؤ بالسيناريوهات والآثار المتوقع حدوثها والمبنيه على الحقائق العلمية كنوع من الانذار المبكر للتعامل مع تلك الظاهره المخيفه، وفى ظل هذا الوضع الصعب كان لازامًا عليهم البحث والاستقصاء ومحاولة التعرف على التحديات القانونية المحتملة التى ستواجه النظام القانونى الدولي للبحار وطرح الامر للنقاش سعياً للتوصل لقواعد قانونية قابله للتطبيق فى هذا الشأن ، وسنستعرض فى هذا المطلب أهم الآثار القانونية المحتمله لارتفاع مستويات سطح

(1)Rayfuse R (2010) International law and disappearing states: utilising maritime entitlements to overcome the statehood dilemma, Univ. N.S.W. Faculty of Law Research Series, P 52.

(2)Rayfuse R (2009) W(h)ither Tuvalu? International law and disappearing states. In: Symposium International sur les îles et les océans (revised version of the presented document), Paper presented international symposium of Islands and Oceans, Tokyo, Japan, 22–23 January 2009, pp 70–77.

البحار والمحيطات على ترسيم الحدود البحرية **(الفرع الاول)** وعلى الجزر فيما يتعلق بدورها في إنشاء خطوط الأساس **(الفرع الثانى)** والآثار القانونية على ممارسة الحقوق السيادية والولاية القضائية للدولة الساحلية **(الفرع الثالث)**

الفرع الاول

الآثار القانونية للظاهره والمتعلقة بترسيم الحدود البحرية

إن التمييز بين الحدود البحرية والحدود البحرية الآخرى يشكل الآستجابة المحتملة لارتفاع مستوى سطح البحر [1]

حيث إن قياس الحدود البحرية بين الدول المتجاورة والمتقابلة من خلال التفاوض والاتفاق على الحدود البحرية أو الوصول إلى ترسيم الحدود يتم من خلال الخضوع لتسوية المنازعات من قبل طرف ثالث (بما في ذلك المحكمة الدولية لقانون البحار **(ITLOS)**، أو محكمة العدل الدولية، أو هيئة التحكيم [2]

وباستقراء الوضع الحالى نجد أن المنهجية المستخدمة في تحديد خطوط الأساس لا توفرها إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ولا السوابق القضائية. علاوة على ذلك، لا تعالج الدول التحول المحتمل في خطوط الأساس الخاصة بها والذي قد يكون ناجما عن ارتفاع مستوى سطح البحر. ويترك الأمر للاتفاق من خلال التفاوض بين الدول المعنية. ويجوز للدول في إتفاقها أن توافق على تثبيت خطوط الأساس والحدود البحرية الخاصة بها بغض النظر عن أي تغيير محتمل بسبب إرتفاع مستوى سطح البحر.

الفرع الثانى

الآثار القانونية للظاهره على الجزر فيما يتعلق بدورها في إنشاء خطوط الأساس

تعمل الجزر والمرتفعات عند انخفاض المد على إنشاء نقاط أساسية وخطوط أساسية لغرض رسم الحدود البحرية والمناطق البحرية. حيث أن تغير النظام القانوني للجزيرة إلى نظام ارتفاع المد والجزر بسبب غمر الجزيرة بالمياه ، فإن التمييز بين هذه المعالم يعني أن الحقوق البحرية للدول الساحلية قد تتغير تبعا للفئة التي تندرج ضمنها المعالم البحرية. وقد يعني هذا خسارة فادحة لحقوق الدول الساحلية ومناطقها البحرية ومواردها، أما إذا ارتفع مستوى سطح البحر، قد تصبح بعض الجزر مغمورة بالمياه على الأقل عند ارتفاع المد. وقد يؤدى ذلك بالتالي إلى وضع قانوني مختلف فيما يتعلق بالاستحقاق البحري لأن الجزر تختلف عن المرتفعات عند انخفاض المد فمن المؤكد أن الدول الساحلية ستحاول تعزيز قوتها ضد المزيد من الغمر من أجل الحفاظ على خط

---

(1)Lisztwan J (2012) Stability of maritime boundary agreements. Yale J Int Law 37(1):154–200

(2) المادة 287 من اتفاقية قانون البحارومع ذلك، يجوز للدول الأطراف إستثناء تعيين الحدود من هذه الإجراءات الإجبارية.

الأساس المستقيم. [1]

وللحفاظ على ظهورها فوق الماء عند انخفاض الجزر، قد تشارك الدول الساحلية في بعض أنشطة بناء المنشآت الاصطناعية على ارتفاعات الجزر، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو معرفة هل هذه الأعمال الصناعية مقبولة ولا تغير من حالة ارتفاع المد ، وقد جادل بعض العلماء فى هذا الشان بحجة أنها لا تتعارض مع أحكام المادة 7 من الاتفاقية حيث أن الارتفاع عند انخفاض المد يجب أن يكون معترفًا به دوليًا في ترسيم الحدود البحرية القضائية على الرغم من أن الاعتراف العام بارتفاع الجزر هو أحد شروط أستخدامه لرسم خطوط أساس مستقيمة، ويبدو من الصعب قبول أن محكمة التحكيم ستظل تنظر في انخفاض منخفض مختفي [2]

وهذا الأمر من شأنه أن يؤدي إلى إستنتاج أنه إذا تراجعت معالم الأرض التي يمكن رسم خطوط الأساس منها إلى بعضها البعض وأختفت، فلن تكون هناك خطوط أساس يمكن من خلالها تحديد المياه الداخلية، المياه الإقليمية، المنطقة المتاخمة، المنطقة الاقتصادية الخالصة، ومنطقة الجرف القاري. [3]

الفرع الثالث

الآثار القانونية على ممارسة الحقوق السيادية والولاية القضائية للدولة الساحلية

التغيير الكبيرفى خطوط الأساس الناتج عن إرتفاع مستوى سطح البحر سيؤثر بالتالي على إختصاص الحدود الخارجية للمناطق البحرية وحقوق مواطنيها في المساحات البحرية التي تحدد حدودها أو خطوط الأساس فيها وخاصة فيما يتعلق باستكشاف مواردها وإستغلالها والحفاظ عليها، وكذلك حقوق الدول الثالثة ومواطنيها (مثل المرور البريء، وحرية الملاحة، وحقوق الصيد) ، وقد تضطر الدول الساحلية إلى تصحيح منحنيات الساحل ومنع تأكله من خلال تغليف الساحل ومن ناحية أخرى، من خلال تعديل وتصحيح خطوط الأساس ، يجب على الدول الساحلية أن تأخذ في الاعتبار تكاليف التكيف والوقت الذي يجب إنفاقه في العملية الطويلة لتعديل الحدود البحرية و لن تكون خرائط الملاحة دقيقة في تحديد الحدود البحرية ولن تعرف السفن بالضبط في أي منطقة تبحر وما هي الحقوق التي تبحر إليها [4]

---

(1)Freestone D, Pethick J (1994) Sea level rise and maritime boundaries: international implications of impacts and responses. In: Blake GH (ed) Maritime boundaries. World boundaries, vol 5. London, pp 73–90

(2) محكمة العدل الدولية، قضية مصايد الأسماك: ص116.

3 Hestetune J (2010) The invading waters: climate change dispossession, state extinction, and international law. California Western School of Law, Previous reference without page number.

1 Hestetune J (2010) The invading waters: climate change dispossession, state extinction,

المبحث الثالث

افتراض الاختفاء المادى لبعض المدن والجزر كأثر لتغير المناخ فرضية جديدة فى القانون الدولى

التنبؤات العلمية المتعلقة بآثار تغير المناخ تنذر بامكانية الغمر البحري الكامل لأقاليم الدول الجزرية الصغيرة المنخفضة نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر ، وهذا من شأنه أن يطرح فرضيات جديدة في القانون الدولي ما بين زوال الدولة كنتيجة للاختفاء المادي الكامل لإقليمها وتصبح غير قابله للسكن الذي يعتبر ركنا أساسيًا من أركان الدولة ، وقد يكون وضع غير مسبوق في القانون الدولي وهو إمكانية إستمرار الوجود القانوني لدولة فقدت إقليمها بالكامل.

وعليه حدث تطور كبير في الفقه القانوني، يتضمن بروز مفاهيم جديدة في القانون الدولي تتعلق بتحولات الدولة، مثل مفهوم الدولة بلا اقليم، والنازحون المناخيون، وطرح أرضيات للنقاش، واقتراح الحلول الممكنة، بغرض فهم والتحكم في هذه الظاهرة التي لم تحدث قبل، لكن يتوقع حدوثها في المستقبل القريب بالنسبة لكثير من الدول الجزرية. [1]

التقارير الذي أصدرتها الهيئه الحكوميه المعنيه بتغير المناخ تنبأت بأن حراره المحيطات ومنسوبها سيرتفعان بشكل أكبر مما كان متوقعا بينما تزداد حموضه المياه ويتراجع مستوى الأكسجين فى المحيطات ممايتسبب بتراجع بعدد الاحياء المائية وحذر من ان ظاهرة ذوبان الجليد من القطبين الشمالى والجنوبى ستتسارع ويتسبب فى ارتفاع منسوب مياه البحار إلى ثلاثة امتار مع نهاية القرن ممايؤدى إلى غرق المئات من المدن والجزر مثل مدينة البندقية وجزر المالديف ومدينة الاسكندرية ولوس انجلوس ومئات المليارات من الدولارات سينفقها المسئوليين لتجنب المصير أو تأخيره وينبه خبراء البيئه إلى ان استمرار ارتفاع منسوب البحار على هذه الوتيره قد يؤدى الى غمر جزئى وكامل للجزر ونخصص له المطلب الاول ومناقشة فرضية إستمرارية الوجود القانونى للدوله بدون اقليم ونخصص له المطلب الثانى

---

and international law. California Western School of Law, Previous reference without page number.

2 أيات قاسى ، الإنقضاء المادي للدولة كأثر لتغير المناخ واستمرار وجودها القانوني: فرضية جديدة في القانون الدولي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد :13، 2022 ص 12-25 .

المطلب الاول
الغمر الجزئى والتام للجزر

أولا: بالنسبة للغمر الجزئى للجزر

على الرغم من التسليم الدولى بان الدول الكبرى هى الاكثر تلويثاً واضرراً بالبيئة ومن ثم ارتفاع مستوى سطح البحر، إلانه ليس هناك قائمة متفق عليها بالدول أو الجزر الاكثر تضرراً فى هذا الشأن والتى تتعرض لخطر التعرض لفيضانات غزيرة ويمكن حتى أن تغمر جزئيًا، وعلى سبيل المثال دول وجزر المحيط الهادئ ، مثل كيريباتي، توفالو وجزر مارشال المنخفضه وساحل كاليفورنيا، والتى يمكن أن يؤدي الارتفاع إلى تشريد السكان وإلحاق الضرر باقتصاديات هذه الدول والتهديد بفقدان ثقافاتهم وتقاليدهم الفريدة ، وقد تعرض المجتمع الدولى بالحماية من خلال عقد إتفاقية بين أنتيغوا وبربودا وتوفالو لإنشاء لجنة تتمتع بسلطة طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدوليه ، وأيضاً طلب الراي الاستشارى من المحكمة الدولية لقانون البحار بشأن التزامات تغير المناخ بموجب القانون الدولي وتساهم بشكل مفيد في توضيح واجبات الدول لمنع آثار تغير المناخ أو التخفيف منها [1]

حيث أن إنخفاض نقطة الارتفاع القصوى للجزر سالفه الذكر لايعتبر أمرًا حاسماً ولايعنى التنبؤ بامكانيه الغمر بسبب ارتفاع مناسيب المياه ولكن لايعنى وجود مناطق مرتفعه أن الاقليم أو الجزر المغموره بالمياه يمكن أن تكون بها حياه للسكان ، وفى بعض الجزر النامية يعتبر إرتفاع المياه هو ذروه الخطر الذي يهدد وجودها، التي قد تصبح أراضيها غير صالحة للسكن مع إستمرار تأثيرات تغير المناخ، ومن خلال ذلك فهناك تحديات يفرضها تغير المناخ على المفاهيم والمبادئ التي يقوم عليها القانون الدولي، بما في ذلك الدولة والسيادة والسلامة الإقليمية وتقرير المصير [2]

أكدت تقارير ودراسات عربية ودولية كثيرة أن المنطقة العربية تقع في دائرة الخطر جراء التغيرات المناخية، وقال المنتدى العربي للبيئة والتنمية إن دولاً بينها مصر وتونس والمغرب والجزائر والكويت وقطر والبحرين والإمارات، مهددة بارتفاع منسوب البحار فيها جراء هذه التغيرات وبالتالى غرق السواحل [3] .

---

(1)Richard Barnes, Advisory Opinion on Climate Change Obligations under International Law: A Realistic Possibility , Journal of Ocean Development and International Law, No. 53, 2023, pp 1-5.

2 (Wannier(eds) . Threatened Island Nations. Legal Implications of Rising Seas and a Changing Climate. Cambridge: Cambridge University Press, 2013. Pp. 666. ISBN: 9781107025769 Michael B. Gerrard and Gregory E.

(3) مناطق-عربية-مهددة-بالتغير-المناخي موقع الجزيره نت https://www.ajnet.me/encyclopedia/

ثانياً :بالنسبة للغمر التام للجزر :

إن تغير المناخ سيكون له تأثير على الجزر وقد يؤدي إلى إختفاء بعضها مثل توفالي حيث أن أعلى مكان فيها موجود على ارتفاع 5 متر من البحر وتتكون من 9 جزر ثمانية منها مأهولة، وأيضا جزر المالديف مهددة بالاختفاء، ولكن في مجموعها هناك 42 دولة جزرية معرضة بشكل خاص لارتفاع منسوب مياه البحر والتي توحدت للمطالبة بحقها في البقاء وتحاول إيصال أصواتها من خلال القمم الدولية الكبرى ،حيث إن سلطات هذه الدول المتحدة ليست وحدها التي أثارت هذه الوضعية الملحة التي تتواجد فيها ولكن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمات غير حكومية كثيرة أجمعت على أن إرتفاع منسوب مياه البحار والظواهر المناخية الكبيرة تهدد قابلية عدة دول جزرية للسكن. وعلى المدى الطويل تهدد وجودها الإقليمي ، وخاصة الجزر ذات الأصل المرجاني التي تعتبر الأصغر والأكثر إنخفاضًا والمهددة أكثر بالغمر مثل المالديف في المحيط الهندي وتوفالي ونورو وكيريباتي في المحيط الهادي، ورغم ضعف إمكانياتها إلا أنها تحاول مواجهة هذا الخطر بتبني تدابير التكيف ومكافحة أثار تغير المناخ [1]

حيث يقود هذا الغمر إلى وضع غير مسبوق فى القانون الدولى ويثور التسأول هنا حول تحليل الآثار القانونية المحتملة على إستمرارية الدولة أو فقدانها في الحالات التي تكون فيها أراضي الدول الجزرية مغطاة بالكامل بالبحر أو تصبح غير صالحة للسكن ، وتقييم الآثار القانونية المحتملة فيما يتعلق بنقل سواء مع أو بدون نقل السيادة لشريط أو جزء من أراضي دولة لصالح دولة جزرية تتعرض أراضيها البرية لخطر أن تصبح مغطاه بالكامل بمياه البحر أو غير صالحة للسكن من أجل الحفاظ على كيانها كدولة أو أي شكل من أشكال الشخصية القانونية الدولية، ولتحليل الآثار القانونية المحتملة للاندماج بين الدولة الجزرية النامية التي تتعرض أراضيها لخطر أن تصبح أراضيها مغطاة بالكامل بالبحر أو غير صالحة للسكن ودولة أخرى، أو لإنشاء إتحاد أو رابطة بينهما فيما يتعلق بالحفاظ على كيان الدولة أو بأي شكل من أشكال الشخصية القانونية الدولية للدولة الجزرية حيث أن الشكل الجديد للجزر يثير تسأولات عديدة سنستعرضها.

(1) أيات قاسى ، المرجع السابق ، ص 16

المطلب الثانى
إفتراض استمرارية الوجود القانونى للدوله بدون إقليم

طبقاً لأحكام القانون الدولى فإن الأقليم هو شرط أساسى لوجود الدولة حيث هناك إختلاف من جانب الفقه الدولى حول أهمية هذا الركن لوجود الدوله وإن كان أغلب الفقه يتفق على أن العناصر المكونه للدولة هى معيار دقيق لامناص منه فى مرحلة التكوين والإعتراف إلا أن نطاق هذه العناصر بعد تكوين الدوله محل جدل من الفقهاء حيث توجد ثلاث تفسيرات لنطاق هذه العناصر المكونه للدوله وهى كالاتى

1- **التفسير الضيق :** يقضي بأن هذه العناصر هي شرط لتكوين الدولة وليست شرطًا لاستمرار وجودها في منظور القانون الدولي وبالتالي فإن إجتماع هذه العناصر سيصبح غير مهم بعد الإعتراف بها دوليًا، إن الممارسة الدولية تحث على إعطاء وزن لهذا التفسير بما أن الدول يمكن أن تستمر رغم الفوضى وغياب أي حكومة فعلية لمدد طويلة مما يجعلنا نفكر بأن الدولة يمكن أن تستمر بوصفها هذا ومعاملتها من طرف الدول الأخرى على أنها دولة رغم فقدانها لأحد عناصرها. (1)

2- التفسير التوسعي المشروط : يقود إلى النظر إلى العناصر المكونة على أنها شرط لتكوين وإستمرار الدولة في نفس الوقت لكن بالتماشى مع شرط إجرائي وهو ضرورة أن تكون محلاً لاعتراف دولي. حيث أن غياب الاعتراف الدولي يحرم هذا الكيان الذي يطمح إلى مركز الدولة من أي آثار قانونية والشيء نفسه في غياب إعتراف دولي بزوال الدولة لن تتولد أي أثار قانونية عن واقعة الانقضاء المادي للدولة. ولقد تم أيضاً إقتراح أن يكون إنقضاء الدولة مشروطا بالاعتراف الدولي بذلك ؛ وعليه يمكن لمختلف الدول التي تشكل المجتمع الدولي أن تؤجل إنقضاء الدولة، وأن تجرد هذه الوضعية الواقعية من أي أثر قانوني ؛ لأن القانون الدولي لا يأخذ بعين الأعتبار بعض التطورات الحاصله في الطبيعة، (كحالة إتساع أو تقليص إقليم نتيجة سبب طبيعي مثلاً) وفي غياب مبدأ عام في القانون الدولي والذي بموجبه يفرض الواقع نفسه على القانون، وعليه يكفي لتأجيل إنقضاء الدولة، تأجيل الأعتراف الدولي بذلك (2)

3- التفسير التوسعي غير المشروط يستند إلى النطاق الزمني للعناصر المكونة للدولة:

يستند إلى النطاق الزمني للعناصر المكونة للدولة، وينطلق من تحليل مثير لآثار الاعتراف الأصلي بالدولة من حيث الزمان، حيث يدافع الأستاذ جو فيرهوفن عن هذا

(1)JEANNENEY, Julien. (2014). «L'atlantide: remarques sur la submersion de l'intégralité du territoire d'un Etat». R.G.D.I.P , 118 (1).pp.95-130.

(2)JEANNENEY) 2014, The previous reference pp. 103-104

التفسير بقوله أن إختفاء دولة من وجهة النظر القانونية يفسر كواقعة ينجر عنها بقوة القانون بطلان الاعتراف الأصلي بالدولة وهذا يعني أن زوال الإقليم بأي سبب [1] حيث أنه بلا شك أن غمر كامل إقليم دولة يشكل واقعة قانونية يرتب عليها القانون الدولي مجموعة من الآثار التي تثير إشكالات قانونية، تستدعي البحث والتفكير في حلول إستباقية، قبل حدوث هذه الواقعة التي لا تهدد فقط الدول المعنية، وإنما ستؤثر على المجتمع الدولي ككل وإنطلاقاً مما قد سلف فينبغى التعرف على مصير الدول الجزرية بعد الفقد التام لاقاليمها الناتج عن إرتفاع سطح البحر من حيث كيانها وحقوقها السيادية (الفرع الاول) والحلول المقترحة لفرضية الفقد الكامل لاقليم الدول نتيجة إرتفاع مستوى سطح البحر (الفرع الثانى)

الفرع الاول

الاشكاليات المترتبة على إنقضاء أقاليم الدول الجزرية

حيث إنقضاء الدولة التى لايليها استخلاف كماهو فى متوقع بالنسبه لدول الجزرية مسألة غير مسبوقة فى القانون الدولى تثير بعض الاشكالات تتعلق ما هو العنصر الحاكم الذى يمكن القول معه أن الدولة قد إختفت هل الغمر الكامل لليابسة ونزوح السكان وإستحاله العيش بها أم غمر المياه فقط مجموع الاقليم وهناك تساؤلات تطرح فى هذا الشأن فى حالة نزوح السكان لاقاليم دول اخرى فكيف للسكان أن يؤدوا ظائفهم وماذا عن جنسياتهم فى حال إنتهاء كيان الدوله ، هناك تساؤلات تتعلق بمستويات تمتع هؤلاء على أرضهم بالسيادة أو الحكم الذاتي ، فهل ينبغي حينها إعادة إنشاء دول ذات سيادة، أو أقاليم غير ذات سيادة بالكامل هل تزول الدولة من الوجود ببساطة أم يشترط الاعتراف في شكل من الأشكال بعدم الوجود على الأقل من طرف الأمم المتحدة، وهل ينطبق هذا المبدأ على جميع المنظمات الدولية التي تعد الدولة المعنية عضوا فيها، ومن يحدد ما إذا كان الإقليم قد زال لاسباب بيئية كل ذلك تسأولات تحتاج إلى إجابة [2]

حيث إن إنقضاء دولة بسبب غمر إقليمها يطرح صعوبات كثيرة في مجال الحدود البحرية، مع إنقضاء الدولة تنقضي جميع حقوقها السيادية بما في ذلك حقوقها السيادية على مناطقها البحرية، لاسيما فيما يتعلق باستكشاف مواردها وإستغلالها والمحافظة عليها، فضلا على حقوق الدول الأخرى ورعاياها مثل المرور البريء وحرية الملاحة وحقوق الصيد) ؛ حيث إن الحدود ما بين الدول التي تبرز والدولة التي غمرها الماء ستختفي فماذا سيكون وضع ما كان يعتبر مياها داخلية، أو مياها إقليمية، أو مناطق

(1)VERHOEVEN, Joe .)2000(.Droit international public .Paris: Larcier, 2000, 656-664.

(2) الجمعية العامة للامم المتحده ، تقرير الامين العام : تغير المناخ وتداعياته على المحتمله على الامن الدوره : 64 ، 2009ص 29

إقتصادية خالصة ، خاصة على ضوء المادة 121/3 من إتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 التي تنص **:** ليس للصخور التي لا تهييء إستمرار السكنى البشرية أو استمرار حياة اقتصادية خاصة بها منطقة إقتصادية خالصة أو جرف قاري" ، وما هو الوضع القانوني للجزر الاصطناعية وأنشطة الاستصلاح والتحصين التي أنجزت في إطار تدابير التصدي لارتفاع مستوى سطح البحر أو التكيف معه [1]

وماهى الآثار القانونية المحتملة للاندماج بين الدولة الجزرية النامية التي تتعرض أراضيها لخطر الفقد ودولة أخرى، أو لإنشاء اتحاد أو رابطة بينهما فيما يتعلق بالحفاظ على كيان الدولة أو بأي شكل من أشكال الشخصية القانونية الدولية للدولة الجزيره وأيضا مامصير ديون الدولة المختفيه ومن مجمل مما سبق فقد حاول الخبراء والمتخصصين فى مجال البيئه اقتراح بعض الحلول والتى تمكن المجتمع ككل من اتخاذ تدابير استباقيه لمجابهة الظاهرة وشيكة الحدوث فى الوقت القريب بالرغم من عدم اليقين العلمى سنستعرضها فى المطلب التالى.

الفرع الثانى

الحلول المقترحه لضمان إستمرارية الوجود القانونى للدولة الجزرية المختفيه

إن الزوال المادى المتوقع لاقاليم الدول الجزرية بسبب تغير المناخ يثير تخمينات مستقبلية حول استمرارها والمصير الذى ينتظره سكانها من فقهاء القانون الدولى، وتعتبر روزماري رايفوز من الأوائل الذين فكروا في الخيارات القانونية المتاحة للحفاظ على سيادة دولة يمكن أن تفقد إقليمها وحدودها مثل توفالو ،كيريباتي ، جزر مارشال والماليديف، حيث اقترحت تجميد الحدود البحرية الموجودة من أجل السماح للدول الجزرية بالحفاظ على سيادة مناطقها الاقتصادية الخالصة رغم غرق جزرها مما يؤدي إلى ظهور مفهوم الدولة بلا إقليم أي دولة يتم استقبال سكانها وحكومتها من طرف دولة أخرى، وتستمر في تسيير منطقتها الأقتصادية الخالصة عن بعد [2] أما ممثل الأمين العام للأمم المتحدة للنازحين داخلياً **(والتر كالين)** فقد ميز بين المركز القانوني والمركز الواقعي للسكان، حيث يعتبر بأنه حتى ولو كان القانون الدولي يحول دون فقدان الدول الجزرية لسيادتها، لكن الوضع الفعلي للسكان شبيه بوضع الأشخاص عديمي الجنسية ، ويرى أنه يمكنهم الاستفادة من أحكام اتفاقية 1961 بشأن خفض حالات إنعدام الجنسية، ولكنه يعتقد أن مركز عديم الجنسية ليس هو الحل المناسب

(1) المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، اللجنه الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الانسان ، ورقة عمل موسعه بشأن حالة حقوق الانسان للشعوب الاصلية التى تعيش فى الدول والاقليم المهدده بالفناء لاسباب بيئية ،الدورة : 57، 2005. ص29

2 (RAYFUSE, Rosmary 2011. « International Law & Disappearing States: Maritime Zones and the Criteria for Statehood». Environmental Policy and Law (41) p -286.

لحماية هؤلاء السكان بما أن الدول الجزرية ترفض فقدان سيادتها بالإضافة إلى ذلك، فإن فقدان الجنسية في هذه الحالة قائم على التجريد من الجنسية وليس بسبب اختفاء اقليم الدولة [1]

وفى إعتقادى أنه على الرغم من أن موضوع إنعدام الجنسية يعد موضوعاً تقليدياً إلا عند إرتباطه بالتغير المناخي من شأنه أن يخلق مفهوماً جديدا فى القانون الدولى ومن الواجب على العالم إستيعابه ووضع الحلول الناجعه التى تضمن التغلب على المشاكل القانونية الناجمه عنه.

ويمكن للاتفاقيات الدولية متعددة الأطراف أن تجد حلولاً أكثر نجاعه لتلك المشاكل القانونية المترتبه على تلك الظاهره فى حال نزوح سكان تلك الأماكن التى تأثرت بتغير المناخ والغمر الجزئى أو الكلى لتلك الجزر وكيفية إعادة توطين هؤلاء السكان وهل سيتم توطينهم بتخلى الدول المجاروه عن جزء من أراضيها إما بالبيع أو بالتنازل وهذا الأمر لا أتوقعه فى ظل الوضع الحالى ولكنه واقع قد يفرض مستقبلاً على العالم بأسره .

فيما يتعلق بمنطقة جنوب المحيط الهادى فانه عادة مايتم إقتراح جزيرتى استراليا ونيوزلندا لترحيل المهاجرين المحتملين جراء تغير المناخ إلا أن هذا الامر يتنافى مع الاعتبارات القانونية والاخلاقية نظراً لانه من الاجحاف تحميل هذه الجزر مسئولية هذه الاقاليم المتضرره.

ويري جانب من الفقهاء ومنهم ميشال جيرار وغرغوري وامي يقترحان بعض الحلول للحفاظ هذه الدول الجزريه على أقاليمها البحرية رغم غرق جزرها، والتفكير في آلية التعويض هذه الدول وسكانها، وتحديد المسؤولين عن المشكلة والتفكير في تحميلهم مسؤولية إعادة التوطين وتعويض المتضررين [2]

ويري جانب أخر ومنهم جان ماك أدم أن الدولة لاتزول بمجرد غياب أحد عناصرها المكونة، وهي تجيب عن التساؤل بشأن التوقيت الذي ابتداء منه ستصبح الدولة الجزرية غير معترف بها، حيث وصلت إلى نتيجة مؤداها أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار عنصر السكان أكثر من عنصر الإقليم، وهي ترى بأن الجزر قبل غمرها كلية سيتم إخلاؤها، وبالتالي فهي تقترح التفكير في حل **(الإتحاد الحر)** بين الدول، حيث إن هذا الحل سبق إعتماده في المحيط الهادي ويسمح بمرحلة إنتقالية مع جنسية مزدوجة للسكان، لكنها تعترف بان إحتمال إختيار هذا الحل ضعيف من طرف ممثلي توفال

1 VALLOT, Damien. (2015). Le récit corallien: production, diffusion et cadrage des récits publiques de la disparition des Etats attoliens entre Tuvalu, Kiribati, et la nouvelle zélande. Thèse de doctorat, Université de Bordeaux pp118.

2 VALLOT, 2015, pp. 120-121

وكيريباتي الذين يدافعون بقوة عن إستقلالهم ويرفضون الحديث حول مصير دولهم، بل يفضلون الحديث عن مسألة التغلب على إحترار الكوكب وكيفية تفادى غمر جزرهم على عكس جزر المارشال الذين يتناقشون حول مصير الجزيره بعد الغمر[1]

وإذا حدث تحويل لسيادة أي جزيره يستتبعه تحويل للجنسية أيضاً وحينها يترك للشعب إختيار الجنسية [2]

وإجمالاً هذه بعض الحلول المقترحة من بعض الفقهاء القانونيين لمعالجة الاثار المترتبة على تغير المناخ وبعض الحلول للاشكالات القانونية التى سوف تترتب عند الاختفاء المتوقع لاقاليم الدول الجزرية ،ومحاولة منهم لاستشراف المستقبل القريب.

(1)ADAM, J. M. (2010) «"Disappearing States", Statelessness and the Boundaries of International Law. UNSW Law Research Paper (2), Consulté le 12 décembre 2021, sur: https://ssrn.com/abstract=1539766.

(2) بن عيسى أحمد، "الاستخلاف الدولي وأثره على جنسية الأشخاص الطبيعين فى ضوء إعلان الامم المتحده رقم 153/55 لعام 2001 المتعلق باستخلاف الدول لجنسية الاشخاص الطبيعين ، مجلة البحوث الادارية والسياسية ص 122-133.

الخاتمة

وختاماً، يتضح مماسبق سرده إن تغير المناخ أصبح حقيقة لا يمكن إنكارها، وتداعياته تمتد إلى جميع جوانب الحياة على كوكب الأرض، بما في ذلك الحدود البحرية الدولية وخطوط الأساس التي تستخدم لتعين هذه الحدود ، كما أن الارتفاع المتزايد في مستوى سطح البحر، نتيجة لذوبان الجليد القطبي و إرتفاع درجات الحرارة، يشكل تحدياً كبيراً للدول الساحلية التي تعتمد على خطوط الأساس لتحديد نطاق مياهها الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة الخاصة بها مع تأكل السواحل وغمر بعض الجزر والمناطق المنخفضة، تتعرض هذه الخطوط للتغير مما يستدعي إعادة النظر في التعريفات القانونية والمعاهدات القائمة حيث أن اتفاقية قانون البحار لعام 1982 تعد الإطار القانوني الرئيسي الذي ينظم إستخدام البحار والمحيطات ويحكم العلاقات بين الدول فيما يتعلق بالمناطق البحرية. ومع التغيرات الناجمة عن تغير المناخ، بات من الضروري مراجعة بنود الاتفاقية لضمان إستدامة الحقوق والمصالح البحرية للدول. على سبيل المثال يمكن أن يتطلب تعديل خطوط الأساس الحالية وتحديد قواعد جديدة تأخذ في الاعتبار التغيرات الجغرافية المستمرة حيث تأثير تغير المناخ على الحدود البحرية الدولية ليست فقط مسألة قانونية، بل هي أيضاً مسألة سياسية وإقتصادية وأمنية فالمناطق البحرية تمثل مصادر هامة للموارد الطبيعية مثل النفط والغاز والمعادن والثروة السمكية، وأي تغير في خطوط الأساس قد يؤدي إلى نزاعات بين الدول على هذه الموارد ؛ لذا من المهم تعزيز التعاون الدولي والعمل على تطوير سياسات مشتركة لمعالجة هذه التحديات. كما أن تأثير تغير المناخ على الحدود البحرية الدولية وخطوط الأساس يتطلب إهتماماً عاجلاً من المجتمع الدولي، ويتعين على الدول العمل معاً لإيجاد حلول قانونية وعملية تأخذ في الاعتبار التغيرات المناخية وتضمن تحقيق العدالة وحماية المصالح المشتركة. حيث إن مراجعة إتفاقية قانون البحار وتحديثها لتتناسب مع التحديات الحالية والمستقبلية يشكل خطوة أساسية في هذا الاتجاه.

النتائج :

1- وجود تهديدات وجودية للجزر الصغيره والدول المنخفضه بسبب إرتفاع مستوى سطح البحر مع فقر الاستجابة الدولية لما يسمى بالهجرة المناخية وحماية المتضررين نتيجة الغمر الكلى أو الجزئى للجزر فى ظل عدم إعتراف القانون الدولي بمصطلح "لاجئ المناخ مثل ماحدث في الدولتين الجزريتين الصغيرتين في المحيط الهادئ، كيريباتي وتوفالو وأن الأمر يتطلب إهتماما دولياً كبيراً.

2- ظهور تحديات قانونية جديدة يفرضها تغير المناخ تجعل هناك حاجة ملحه لتعديل وتحديث بعض بنود إتفاقية قانون البحار لتوفير إطار قانونى يتماشى

مع التغيرات المناخية ويضمن إستدامة حقوق الدول فى المناطق البحرية.

3- تغيير خطوط الأساس البحرية نتيجة تغير المناخ يؤدى إلى إعادة التفاوض على إتفاقيات الحدود البحرية لتتوافق مع الحقائق الجغرافية الجديدة؛ مما يخلق حالة من إنعدام الأمن القانوني للدول التي لديها سواحل غير مستقرة بشكل دائم و يمكن أن يؤدي إلى صراعات بين الدول الساحلية المتجاورة أو المتقابلة حول إستغلال الموارد الطبيعية مثل حقوق الصيد والمرور البريء ، وما إلى ذلك.

4- ترسيم الحدود البحرية بين الدول و تثبيت خطوط الأساس (التجميد) من شأنه أن يعزز الاستقرار بين المناطق البحرية ولكنه لن يضع حل جذرى للمشكله

التوصيات :

1- نوصي بتعديل اتفاقية قانون البحار لمواجهة التحديات الجديدة من خلال آليات لإعادة تقييم خطوط الأساس البحرية بانتظام، بما يعكس التغيرات البيئية والجغرافية، مع ضمان توافق أي تعديل مع أهداف الاتفاقية في تعزيز السلام، الأمن، والتعاون الدولي وفقاً لمبادئ العدالة والمساواة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

2- ندعو المنظمات الدولية إلى إجراء تحليل مبكر للآثار القانونية المترتبة على ارتفاع مستوى سطح البحر، بما يشمل مسائل قانون البحار (مثل الحفاظ على خطوط الأساس والجزر الاصطناعية) وحماية المجتمعات المتأثرة، وإيجاد حلول لمعايير الدولة الأساسية مثل الأراضي والسكان والحكم، وضمان التمتع بالموارد في حال تضرر الدول والجزر بالمستقبل .

3- نوصي بتقديم الدعم الكامل للجنة القانون الدولي في إعداد دراستها الشاملة حول "ارتفاع مستوى سطح البحر والقانون الدولي"، والمقرر أن يتضمن تقريرها استنتاجات هامة بحلول عام 2026.

4- نوصي الحكومات باستخدام التكنولوجيا لتحليل الأسباب التراكمية والكوارث الناجمة عن تغير المناخ، وتطبيق النتائج للتكيف والحد من المخاطر المستقبلية. كما يجب تقييم المخاطر الساحلية قصيرة وطويلة الأجل، وتطوير التدابير الوقائية اللازمة بما يتماشى مع أهداف اتفاق باريس.

المراجع

أولا : باللغة العربية :

1- الكتب :

- أيات قاسى ، الإنقضاء المادي للدولة كأثر لتغير المناخ واستمرار وجودها القانوني، فرضية جديدة في القانون الدولي ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، العدد :13، 2022.
- بن عيسى أحمد ، "الاستخلاف الدولي وأثره على جنسية الأشخاص الطبيعين فى ضوء إعلان الامم المتحده رقم 153/55 لعام 2001 المتعلق باستخلاف الدول لجنسية الأشخاص الطبيعين ، مجلة البحوث الادارية والسياسية .

2- المقالات والدوريات والتقارير :

- التقرير التجميعي AR6 للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2023.
- الجمعية العامة للامم المتحده ، تقرير الأمين العام : تغير المناخ وتداعياته على المحتمله على الأمن الدوره : 64 ، 2009.
- صابر عثمان ، الموقع الرسمى لمركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتجية ، 2024.
- المجلس الأقتصادى والأجتماعى ، اللجنه الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الأنسان ، ورقة عمل موسعه بشأن حالة حقوق الانسان للشعوب الاصلية التى تعيش فى الدول والأقاليم المهدده بالفناء لأسباب بيئية ،الدورة : 57، 2005.
- مقال فى مونت كارلو الدولية بعنوان ما هي المدن الساحلية والجزر التي ستختفي إن لم يتم تفعيل إتفاق المناخ للتخلي عن الوقود الأحفوري "تدريجيا"؟ بتاريخ 12/13 / 2023.

ثانيا : باللغة الإنجليزية :

Books:

1- David Freestone & Clive Schofield, Securing Ocean Spaces for the Future. The Initiative of the Pacific SIDS to Develop Regional Practice Concerning Baselines and Maritime Zone Limits 58, 33 OCEAN YEARBOOK 58 (2019).
2- Davor Vidas and David Freestone, The Impacts of Sea Level Rise and the Law of the Sea Convention: Facilitating Legal Certainty and stability of Maritime Zones and Boundaries , Volume 99,2022.
3- Hong Thao Nguyen, (2022). Sea-Level Rise and the Law of the Sea in the Western Pacific Region. In: Lee, E.Y.J. (eds) ASEAN International Law. Springer.

4- Marta Chantal Ribeiro-Fernando Loureiro Bastos -Tore Henriksen, Global Challenges and the Law of the Sea, , Springer Nature Switzerland AG 2020.
5- Michael B. Gerrard and Gregory E Wannier(eds) . Threatened Island Nations. Legal Implications of Rising University Press, 2013.
6- Sea Level Rise Committee 2018 Report,.
7- Sefrioui, S. (2017). Adapting to Sea Level Rise: A Law of the Sea Perspective. In: Andreone, G. (eds) The Future of the Law of the Sea. Springer.
8- Series Editor: Hans Günter Brauch, Hexagon Series on Humanand Environmental Security and Peace.
9- The Impacts of Sea Level Rise and the Law of the Sea Convention: Facilitating Legal Certainty and Stability of Maritime Zones and Boundaries, Volume 99 , Published by the StocktonCenter for International Law,2022.
10- Weissenberger, S., Chouinard, O. (2015). The Vulnerability of Coastal Zones Towards Climate Change and Sea Level Rise. In: Adaptation to Climate Change and Sea Level Rise. SpringerBriefs..
11- Yamin and Depledge, The international climate change regime (2004).

Scientific journals and articles :

1- Danial Khojasteh, Milad Haghani, Robert J. Nicholls, Hamed Moftakhari, Mahmood Sadat-Noori, Katharine J. Mach, Sergio Fagherazzi, Athanasios T. Vafeidis, Edward Barbier, Abbas Shamsipour & William Glamore, The evolving landscape of sea-level rise science from 1990 to 2021, Article, COMMUNICATIONS EARTH & ENVIRONMENT.
2- Lisztwan J (2012) Stability of maritime boundary agreements. Yale J Int Law.
3- Ravios, Rosemary. (2011) "International Law and Disappearing States: Maritime Zones and Statehood Norms." Journal of Environmental Policy and Law (41).

4- Rayfuse R (2010) International law and disappearing states: utilising maritime entitlements to overcome the statehood dilemma, Univ. N.S.W. Faculty of Law Research Series

5- reestone D, Pethick J (1994) Sea level rise and maritime boundaries: international implications of impacts and responses. In: Blake GH (ed) Maritime boundaries. World boundaries, vol 5. London.

6- Richard Barnes, Advisory Opinion on Climate Change Obligations under International Law: A Realistic Possibility, Journal of Ocean Development and International Law, No. 53, 2023.

7- The team of researchers from NTU Singapore, University of New Mexico, ETH Zürich, and NASA's Jet Propulsion Lab managed by the California Institute, JOINT NEWS RELEASE

8- Thomas E Fellowes- Frances Anggadi, Maria Byrne, Ana Vila-Concejo, Eleanor Bruce, and Elaine Baker, Stability of coral reef islands and associated legal maritime zones in a changing ocean, Environmental Research Letters, Volume 17, Number 9, 2022.

9- Two Steps Forward and One Back or Vice Versa, 29 Georgia Law Review 599 ,1995

Conferences , scientific reports and documents :

1- Bogdan Aurescu & Nilüfer Oral, Sea-level Rise in Relation to International Law, U.N. Doc. A/CN.4/740 (Feb. 28, 2020)

2- Federal Republic of Germany, Sea-level Rise in Relation to International Law 2, (June 30, 2022).

3- ILA Sofia Conference, Report of the Committee on Baselines under the International Law of the Sea (2012).

4- ILC, Report on the Work of the Seventieth Session (2018), "Sea-Level Rise in relation to International Law" (Annex B).

5- Rayfuse R (2009) W(h)ither Tuvalu? International law

and disappearing states. In: Symposium International sur les îles et les océans (revised version of the presented document), Paper presented international symposium of Islands and Oceans, Tokyo, Japan, 22–23 January 2009.

6- Report of the Seventy-Eighth Conference, held in Sydney, 19–24 August 2018.

ثالثاً: باللغة الفرنسية :

1- JEANNENEY, Julien. (2014). «L'atlantide: remarques sur la submersion de l'intégralité du territoire d'un Etat». R.G.D.I.P.

2- VERHOEVEN, Joe .)2000(.Droit international public .Paris: Larcier, 2000 .

3- VALLOT, Damien. (2015). Le récit corallien: production, diffusion et cadrage des récits publiques de la disparition des Etats attoliens entre Tuvalu, Kiribati, et la nouvelle zélande. Thèse de doctorat, Université de Bordeaux

Websites:

1- **https://www.un.org/ar/climatechange/science/causes-effects-climate-change.**

2- **www.un.org**

3- https://www.un.org/depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILE

4- https://www.un.org/Depts/los/LEG

5- https://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/STATEFILES/T UV.htm

6- https://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/STATE-FILES/KIR.htm

7- **https://www.sprep.org/att/publication/**

8- **https://www.samoagovt.ws/wp-content/uploads/2015/07/The-Polynesian-P.A.C.T**

9- **https://www.ajnet.me/encyclopedia /**

المعاهدات والاتفاقيات الدولية :

1- إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، 23 مايو 1969.
2- إتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار 1982 .
3- إتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ عام 1992 وبروتوكول كيوتو الملحق 1997.

أحكام المحاكم :

1- محكمة العدل الدولية ، قضية مصايد الأسماك.
2- محكمة العدل الدولية ، قضية نيكاراغوا/هندوراس